



أثر التّحديث على الإقباط في مصر ١٨٠٥-١٨٧٩

أثر التّحديث على الإقباط في مصر ١٨٠٥-١٨٧٩

أ.م.د. إطلال سالم حنا

قسم التاريخ/ كلية التربية/ جامعة الحمدانية

البريد الإلكتروني Email : dr.etlal@uohamdaniya.edu.iq

الكلمات المفتاحية: الإقباط، التحديث، المواطنة، المجتمع المصري، سياسة التسامح.

كيفية اقتباس البحث

حنا ، إطلال سالم، أثر التّحديث على الإقباط في مصر ١٨٠٥-١٨٧٩، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، ٢٠٢٣، المجلد: ١٣، العدد: ١ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (**Creative Commons Attribution**) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مسجلة في
ROAD

مفهرسة في
IASJ

The impact of modernization on Copts in Egypt 1805-1878

Assist. Prof .Dr.Etlal Salim Hanna
College of Education, University of AL-Hamdaniya

Keywords :Copts, modernization, citizenship, Egyptian society, tolerance policy.

How To Cite This Article

Hanna, Etlal Salim, The impact of modernization on Copts in Egypt 1805-1878, Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, Year :2023,Volume:13,Issue 1.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license
(<http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/>)

[This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.](http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/)

Abstract

The experience of modernization in Egypt, which began at the beginning of the nineteenth century, is considered a unique experience, which affected the components of Egyptian society and its social fabric in all political, economic, social, cultural and religious fields.

Hence, we aim in our study to focus on the impact of modernization on the Copts during the period 1805-1879 and its repercussions on their general conditions, especially their social and religious conditions, and how the policy of tolerance and non-discrimination pursued by the rulers of Egypt contributed to spreading the spirit of citizenship and equality among all components of Egyptian society.

The social change of any society takes place through the issuance of a set of laws that aim to bring about real change in society, which is reflected through a set of policies pursued by the ruler to express an





actual desire to make change, especially if this Society suffers from economic, political and social crises that affected all its citizens. And it led to a real change in the structure of society, and thus an actual modernization that was reflected in the components of society in Egypt.

The Ottoman administration in Egypt in the nineteenth century was not based on social structures. Rather, the rulers of Egypt, starting with the governor Muhammad Ali Pasha and ending with Khedive Ismail, were the first to notice the importance of this social structure based on equality in rights and duties, in addition to the policy of tolerance that they pursued. Priorities of the rulers of Egypt in dealing with the subjects.

The rulers of Egypt during the period 1805-1879 were able at that historical stage to give the Copts a greater role to integrate into society and allow them to be more close with their Muslim compatriots. The authority of law and justice in dealing with all citizens regardless of religion, nationality or sect.

المخلص

تُعد تجربة التحديث في مصر التي ابتدأت مطلع القرن التاسع عشر تجربة فريدة من نوعها، اثرت على مكونات المجتمع المصري ونسيجه الاجتماعي في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدينية.

ومن هنا نهدف في دراستنا إلى التركيز على أثر التحديث على الإقباط ابان الفترة ١٨٧٩-١٨٠٥ وانعكاساته على اوضاعهم العامة، لاسيما اوضاعهم الاجتماعية والدينية، وكيف ساهمت سياسة التسامح وعدم التمييز التي انتهجها حكام مصر في بث روح المواطنة والمساواة بين مكونات المجتمع المصري كافة.

ان التغيير الاجتماعي لأي مجتمع يحدث من خلال اصدار مجموعة من القوانين التي تهدف الى احداث تغيير حقيقي في المجتمع ينعكس من خلال مجموعة من السياسات ينتهجها الحاكم لتعبر عن رغبة فعلية لاجراء التغيير ، لاسيما اذا كان هذا المجتمع يعاني من ازمات اقتصادية وسياسية واجتماعية اثرت في مواطنيه كافة وادت الى التغيير الحقيقي في هيكلية المجتمع وبالتالي تحديث فعلي انعكس على مكونات المجتمع في مصر .

لم تتركز الادارة العثمانية بمصر في القرن التاسع عشر على البنى الاجتماعية بل كان حكام مصر بدءاً من الوالي محمد علي باشا وصولاً الى الخديوي اسماعيل اول من تنبه الى اهمية تلك البنية الاجتماعية القائمة على المساواة في الحقوق والواجبات، فضلاً عن سياسة التسامح التي انتهجوها، واصبحت ضمن اولويات حكام مصر في التعامل مع الرعية.

استطاع حكام مصر ابان الفترة ١٨٠٥-١٨٧٩ في تلك المرحلة التاريخية ان يعطوا للاقباط دوراً اكبر للاندماج في المجتمع وفسحوا لهم المجال ليكونوا اكثر قربا مع مواطنيهم المسلمون،، هذا الاجراء مكنهم من تثبيت سلطتهم والمضي قُدماً نحو تثبيت اركان دولتهم الحديثة واحداثوا توازناً قائم على اساس فرض سلطة القانون والعدالة في التعامل مع جميع المواطنين بغض النظر عن الدين او القومية او المذهب.

مقدمة

تعود بدايات التحديث في مصر في القرن التاسع عشر إلى عهد الوالي محمد علي باشا الذي حمل لوائها لتأسيس دولة قوية، وسار عليها خلفائه، من خلال اصدارهم العديد من القوانين والتشريعات التي مهدت للنهضة المصرية الحديثة. اذ تشير الدراسات إلى ان التحديث بدا منذ النصف الاول من القرن التاسع عشر ، واجمعت على انه تم لتحسين اوضاع الاقباط ولإنشاء دولة عصرية، من خلال الاجابة على التساؤلات الآتية:

-كيف اثر التحديث على الاقباط؟ و ماهي السياسة التي انتهجها حكام مصر لإجراء التحديث؟
- ماهي ردود فعل الاقباط والمسلمين على القوانين والتشريعات التي اصدرها الحكام؟
هنالك علاقة كبيرة بين تحسن اوضاع الاقباط في مصر وبين التغييرات التي ادخلها حكام مصر لفرض سلطة القانون واشاعة المساواة والعدالة بين ابناء المجتمع المصري، ومن هنا ينبثق اهمية البحث لأنه تناول مظاهر المجتمع وتعدديته من خلال تجاوز حكام مصر كل القيود التي فرضها المجتمع المصري على غير المسلمين.

نهدف في بحثنا إلى التركيز على اثر التحديث على الاقباط وكيف انعكست على اوضاعهم العامة وحدثت تغييرات كبيرة اثرت على وضعهم الاجتماعي والديني ، وكيف ساهمت سياسة التسامح وعدم التمييز في بث روح المواطنة والمساواة بين مكونات المجتمع المصري معتمدين على المنهج التاريخي في تدوين الاحداث التاريخية بموضوعية وعلمية .

المبحث الاول

الاسباب التي دفعت حكام مصر للقيام بالتحديث واثرها على الاقباط

ان التغيير الاجتماعي لأي مجتمع لا يحدث بصورة مفاجئة وبين ليلة وضحاها، بل تحدث التغييرات اذا سبقتها تغييرات سياسية واقتصادية ودينية منها بناء أجهزة شعبية وسيطرة الدولة وتدخلها في جميع مجالات الحياة، وهذا ما حدث منذ عهد الوالي محمد علي ١٨٠٥-١٨٤٨^(١) والتي يمكن عدّها ثورة اجتماعية على القيم والمفاهيم السائدة في المجتمع المصري، واثرت على الاقباط باعتبارهم مكون من مكوناته الاصليين، اذ حظيت اصلاحتهم باهتمام



المؤرخين العرب والاجانب على حد سواء مركزين على الطرق والأساليب التي اتخذوها والقرارات التي اصدروها لبناء مصر .

أولاً: سياسة التسامح والمساواة التي انتهجها حكام مصر

مع بداية القرن التاسع عشر بدا احتكاك الشرق بالغرب ومنذ تسلم الوالي محمد علي حكم مصر ، ومن هنا اصبح لزاماً عليه لتحديث دولته ان ينتهج سياسة متسامحة مع الاقباط تقوم على الثقة المتبادلة والود والاحترام المتبادل ليقوي بذلك الصلات الاجتماعية وليحقق اندماج الاقباط في المجتمع المصري كونه علم بالدور الكبير الذي يمكن ان يؤديه في حال فُسح المجال لهم لاعتبارهم شركاء في الوطن .

كان ومازال الاقباط من اكبر الجماعات المسيحية في الشرق الاوسط ونتيجة الاجراءات التي اتخذتها الحكومات المصرية منذ بداية التاريخ الحديث فقد اثر ذلك على وضعهم في مصر . ومع منتصف القرن التاسع عشر نجد معاناتهم قد بدأت تضمحل تدريجيا بسبب الاختلاف في الدين⁽²⁾ .

شكلت العلاقة بين الدولة والاقباط جزءا من مجمل الحياة في مصر لان علاقة أي جماعة دينية معينة تمثل واجدة من أكثر الجوانب الصعبة للعلاقة بين الحكومة والدين، فقد جعلت سياسة الولاة ينظر اليها اقباط مصر انفسهم أولا وقبل كل شيء على انهم مواطني مصر ، وليسوا مجموعة مستقلة مغلقة وبعيدة عن بقية النسيج الاجتماعي المصري، كونهم لا يشكلون تجمعا متجانسا من حيث الوضع الاجتماعي أو الفكر السياسي فمئهم الفلاحين والحرفيين والمهنيين، رجال الأعمال أو التجار وغيرهم⁽³⁾ فاندمجوا في السوق المحلي والعالمية كونهم يتواجدون في كافة فئات وطبقات المجتمع المصري⁽⁴⁾ .

اجتمعت عوامل عديدة مهدت لبروز الاقباط واندماجهم في المجتمع المصري منها الحملة الفرنسية على مصر ١٧٩٨-١٨٠١، التي اظهرت لحكام مصر تفوق اوربا العسكري والسياسي والصناعي والاقتصادي... الخ على الدولة العثمانية واصبحت الاخيرة وولاياتها العربية الواقعة تحت سيطرتها في المشرق العربي مطحاً لجميع الانظار ومنطقة مرور وسيطرة للقوى الاستعمارية الكبرى. فكانت الشرارة لبدء شعاع التنوير والنهضة⁽⁵⁾ . كونها احدثت صدمة عنيفة دون شك للنظام الاجتماعي في مصر ، فضلا عن عيش الاقباط على هامش الحياة السياسية ضمن المجتمع وان كان لهم دور محدود في الحياة الاقتصادية طوال قرون⁽⁶⁾ .

والسؤال الذي يطرح نفسه ماهي الظروف التي بنيت عليها الخطوات التحديثية؟ وكيف اثرت على علاقة الدولة بالاقباط في مصر؟ .



الجواب على ذلك نجده واضحا للعيان منذ تولي محمد علي باشا حكم مصر اذ كان قد هيا الظروف للقيام بالتحديث، ليؤسس تجربته التحديثية على اساس المواطنة دون تمييز لأي دين او عرق او لون ويذكر المؤرخون بانه لم يفكر في بناء التربية على قاعدة من الدين والادب، اذ كان عالما بان فكرته القائمة على اساس المواطنة ليست مكرمة من أحد، وليست مشروطة برغبة أي جهة او طرف في منحها، بل هي حق وواجب في الوقت نفسه، وهي حق لا يمكن الحصول عليه وواجب لا يمكن اداؤه إلا في ظل نظام يقوم على اساس المساواة و يكفل مشاركة ادارية وسياسية واقتصادية قائمة على اساس التعددية تحكمها دولة القانون والمصلحة الوطنية وتضمن الحقوق الاجتماعية للجميع ، لا دولة قائمة على اساس الدين او القومية⁽⁷⁾. اذ ذكر بهذا الصدد بانه قضى الشطر الأكبر من حياته وحيدا لا يجد من يؤازره غير وزير خارجيته بوجوص باشا الازمي⁽⁸⁾. فنجح في ادماج شخصيته وشخصية أسرته في المجتمع المصري، مما زاده قوة في النسيج الاجتماعي المصري وبعث فيه روحا جديدة كان لها اثرها في تقدم مصر السياسي والاجتماعي على الرغم من ان فئة منهم (العنصر المملوكي) ظلوا ينظرون إلى المصريين عامة بعين الزاوية المحدودة، كما ان هذا الشعور ما لبث ان تلاشى بسبب سياسته التعليمية التي صبغت ثقافتهم بالثقافة المصرية العربية، واتصالهم المباشر بالمجتمع المصري عن طريق النسب والمصاهرة⁽⁹⁾. و اراد حكام ان يعتمدوا على الوطنيين المصريين بالدرجة الاساس اقباطا ومسلمين لحاجتهم إلى خدماتهم وقضوا مبدئيا على سياسة التمييز والتفرقة بين المسلمين والاقباط لان تأكدوا بان كلا الفئتين تستطيعان ان تقدموا لهم افضل الخدمات وراوا انه لا داعي لتحقير الاقباط دون أي سبب ما داموا يؤدون واجبه على اكمل وجه، ومضمون احد المراسيم التي صدرت بهذا الخصوص تبين سياستهم تلك فنذكر "ان يوسف الظمي يشتغل في الجبخانه في خدمة الدولة وقد حررنا له هذه التذكرة الصادرة من ديواننا وسلمناها اليه حتى لا يتعرض لاية ملحوظة بسبب ربه". فكان الامر صريحا وجريئا في الوقت نفسه ولما كانت مسألة الأزياء حتى منتصف القرن التاسع عشر لم تفقد حداثتها التي كانت منذ عهد المماليك فقد نتج عنها غضب المسلمون منه مما دعا محمد علي للتراجع عن ذلك عام ١٨١٧ فاصدر اوامره بالتزام المسيحيين بزيمهم المكون من اللونين الأزرق والاسود وان لا يرتدوا العمائم البيض⁽¹⁰⁾.

ثانياً: عوامل خاصة بشخصية الحكام في مصر.

هناك عوامل خاصة بشخصيات حكام مصر، فمنهم من كان واعيا و اراد اقامة امبراطورية كشخصية محمد علي ومنهم اراد ان يحدث تطورا وتصيح مصر دولة متطورة على غرار فرنسا كشخصية الخديوي اسماعيل ، فمصر الدولة المسلمة كانت بحاجة الى تغييرات



كثيرة لإحداث التطور مما أدى إلى اصطدام الحكام برجال الدين ووضعوا لهم حدوداً للتعامل معهم على أساس فرق تسد.

جاء تهميش طبقة رجال الدين إحدى المحاولات التي يمكننا أن نعدّها بالخطيرة لإقامة دولة مدنية عصرية فتعد شخصية الوالي محمد علي ١٨٠٥-١٨٤٨ إحدى الشخصيات العالمية الطموحة، إذ عمل جاهدًا لتقوية مصر داخليًا وخارجيًا وجعلها في مصاف الدول الكبرى، فحد سيطرة الدين على الحكم وعلى مقاليد الحياة فيها والتي ظلت تعيشها مصر منذ الفتح الإسلامي لها وحتى عصره وكان اطلاعه على الحضارة الغربية، لاسيما الفرنسية سببًا رئيسيًا لخدمة مصلحة الخاصة وبالتالي لتقدم مصر، كون طبقة رجال الدين كانت تمثل الطبقة الوحيدة القادرة على كبح جماح الحكومة والطبقة الحاكمة، فأشاع التفرقة بين علمائها من خلال سياسته فرق تسد وضرب بعضهم ببعض⁽¹¹⁾ إذ كانت أولى خطواته الحقيقية تجريد مشايخ الأزهر من وظائفهم وحكم عليهم بالعزلة التامة، إذ لم يعد باستطاعتهم أن يظهروا أمام الناس بأنهم القوة الوحيدة التي تستطيع أن تفرض على الحكام أن يحكموا بمقتضى العدالة الواجبة⁽¹²⁾ فكانت سياسة التسامح التي انتهجها في تعامله مع باقي الأديان والمكونات المصرية سياسة جديدة أثرت على الأقباط، إذ لم يجد المصريون صعوبة في التعامل معًا مسلمين وأقباطًا على اعتبار أن هذه السياسة هي السياسة الطبيعية التي يجب أن يعيش المصريون في ظلها والتي يجب أن تسود في مجتمعاتهم الريفية والمدنية وأن سياسة التفرقة بينهم هي من صنع الحاكم وذلك تماشيًا مع مصلحته الشخصية⁽¹³⁾ إذ كان الأقباط قد أُجبروا على ارتداء أزياء معينة فُرِضت عليهم، فكانوا يلزمونهم بارتداء أزياء بلوني الأسود والأزرق، فضلًا عن منعهم ارتداء العمائم البيضاء، إلا أنه أحدث تغييرًا جذريًا في ذلك بسبب سياسة التسامح التي أقرها وكان من مظاهرها إلغاء كل القيود المفروضة على المسيحيين وإذن لهم بإقامة القديسين علنًا، كما سمح لهم ببناء الأديرة ودق النواقيس... الخ، وهذا ما كانت تتجاهله الدولة العثمانية لابل تقيدهم أكثر، ولم يكن ينجح بتجربته الإصلاحية تلك لولا أنه اصطدم بالعادات والتقاليد والأعراف⁽¹⁴⁾. فسمح لهم ببناء وترميم الكنائس ومن بين الكنائس التي رمت كانت الكنيسة المرقسية بالإسكندرية والتي كانت قد خربت من قبل الفرنسيين، وقام برفدها بالأموال اللازمة لها فضلًا عن رفدها بالأيدي العاملة لإتمام على أحسن وجه⁽¹⁵⁾. ليسير الحكام من بعده على نهجه، فمثلًا نجد بأن سياسة الخديوي اسماعيل كانت قائمة على عدم التمييز وعدت تلك خطوة إيجابية لتحسين صورته أمام الدول الأوروبية، وحاول جاهدًا ليمحو من فكر المسلمون بأن الأقباط مميزون عنهم والعكس صحيح⁽¹⁶⁾.



من ذلك يتضح بأن الحكام راوا انه من الضروري تسهيل الممارسات الدينية وتيسيرها، لضمان هذا الحق الانساني لرعاياهم كافة، وضمان الصّلات الاجتماعية واندماج المكونات في المجتمع لأهميتها في الحياة اليومية من خلال التصدي لكل ما من شأنه بث روح التعصب والفرقة والتمييز الديني والقضاء عليها وبث روح المواطنة والوطنية ليحدثوا توازناً داخل المجتمع المصري ويبثوا الثقة والاحترام المتبادل بين ابناء الوطن الواحد.

ثالثاً: القضاء على سياسة التمييز وتثبيت مظاهر التعددية

ان سياسة التمييز التي سار عليها الحكام العثمانيين والقائمة على اساس الدين او القومية ادت بالتالي الى انعدام المساواة بين مكونات المجتمع المصري ، لتتحول بمرور الزمن الى تمييز عنصري قائم على اساس قومي بين المسلمين انفسهم من العرب والأتراك في المجتمع المصري الامر الذي ادى الى انعدام مظاهر التعددية من خلال محاولاتهم القضاء على كل مظاهر التنوع.

كان الوالي محمد علي قد قسم مصر إلى سبع مُدِيرِيَّات (محافظات) ووضع على رأس كل مُدِيرِيَّة حاكماً من ذوي الاصول التركية، كما قام بتقسيم كل مُدِيرِيَّة إلى مراكز واخطاط (نواحي)، وكان يطلق على رؤساء المراكز بالمأمورين، واما الاخطاط فقد اطلق عليهم النظار وفي كل خط عدد كبير من القرى يعين عليها شيخ البلد، وجميع المأمورين الذين عينهم كانوا من المصريين وعندما ارسل المصريين إلى اسوان للتدريب ابعدهم عن النعرات الطائفية التي كانت قائمة بين الطائفتين التركية والمملوكية⁽¹⁷⁾. ليمهد بذلك تحقيق هدفه الواضح الا وهو ازالة الفوارق بين المسلمين والمسيحيين تدريجياً ومحاربة القضاء على سياسة التمييز بينهما⁽¹⁸⁾. لتتجه سياستهم نحو ارساء اسس المساواة بين المواطنين كافة كما ذكرنا فان محمد علي لم يتردد عن استخدام الشدة، ممن يتأمرن على مستقبل الامة المصرية او ممن يحاولون اثاره الفتنة الطائفية⁽¹⁹⁾. فمثلاً يذكر شاهد عيان لعصر محمد علي الا وهو المؤرخ الكبير عبد الرحمن الجبرتي بصدد ذلك "ثار الرعاع يوماً ضد كاتب العدل بدمياط وهو سيدهم بشاي وادعوا عليه زوراً بأنه سب الدين الاسلامي وشهد عليه بذلك امام القاضي الذي حكم عليه بالتعذيب والجلد بصورة وحشية وبعد اربعة ايام من التعذيب توفي، فخاف الاقباط ولم يخرجوا من بيوتهم فلما وصلت القضية إلى مسامع الوالي محمد علي ارسل مندوبين عنه للتحري في القضية واعادة التحقيق فتبين عدم صحة التهمة وان الادعاء والحكم باطل" فقام باعنتقال القاضي ومُحافظ دمياط وصدر بحقهما التنحية والعزل واتهما بالتحيز و فعزلاً عن وظيفتيهما ونُفياً، وازاد ان تكون هذه الحادثة عبرة لكل من يحاول ان يمس الوحدة الوطنية المصرية⁽²⁰⁾.





كان لإشاعته ممارسة الحرية الدينية بصورة علنية إحدى الوسائل التي استخدمتها لتحديث مصر ليعزز بذلك مظاهر التعايش السلمي سواء داخل مصر وخارجها، إذ لم يرفض أي طلب تقدم به الأقباط له لبناء الكنائس وممارسة الشعائر والطقوس الدينية لبناء أو إصلاح أية كنيسة وتحويل الكثير من وثائق عابدين وأمر ديوانية بشأن منح التصريح لهم بتعمير الكنائس وترميمها ومساعدتهم وعدم التعرض لهم، لأنهم عانوا كثيراً في عهد المماليك للحصول على إذن بزيارة الأراضي المقدسة، لكن برعايته وتسهيلاته أصبح الأمر ميسراً وممهداً، وقد عُثر على أول وثيقة تعود لعام ١٨٢٥ م يوصي فيها حاكم غزة بحماية الحجاج الأقباط وألا يدع لأحد مجالاً للتدخل في شؤونهم، كما عُثر على وثائق أخرى بين عامي ١٨٢٧ و ١٨٢٨م، موجهة لحاكمي غزة والقدس، يوصيهم بحماية الرهبان الأقباط والزوار الوافدين للقدس وأكرامهم فضلاً عن ذلك فقد تمكن أحد الأقباط ويدعى يوحنا الذي كان يشغل وظيفة كاتب في ديوانه من الحصول على مرسوم لتعمير الأديرة في القدس عام ١٨٣٧⁽²¹⁾.

هنالك العديد من الشواهد التي تؤكد سياسة التسامح التي انتهجها حكام مصر فقد اشارت الوثائق العثمانية المؤرخة في ٢٤ شوال ١٢٧١ هجري/٩ يوليو/تموز ١٨٥٥م⁽²²⁾. قيام كل من رئيس مجلس الملة وبطربرك الارمن في مصر بتقديم طلباً إلى السلطان العثماني لاتخاذ اجراءات الصيانة والترميم في احدى الكنائس بمصر، إذ وجدت للطائفة السريان كنيسة مار بهنام والتي كان مكان للعبادة، والتي مع مرور الزمن تعرضت للخراب والتلف وكانت بحاجة للاعمار وانشاء مباني جديدة، وكان البطريرك مع رئيس مجلس الملة قد ارسلوا العريضة إلى السلطات العثمانية في استانبول لاجل تخصيص الاموال والمبالغ اللازمة لتعمير كنيسة مار بهنام⁽²³⁾. يتضح مما سبق بان مظاهر التعددية المتمثلة بالتنوع من خلال التعددية الاجتماعية والسياسية والثقافية التي ارسى اسسها حكام مصر قد أدت بالتالي الى تطوير مصر لتكون الانطلاقة التي بدأت منها النهضة العربية الحديثة وتحولت الى ثراء كبير ليفتح الطريق بذلك لتنوع السياسي واضح من خلال مشاركة الأقباط في العملية السياسية .

رابعاً: ارساء اسس المواطنة

حرص حكام مصر على اتخاذ المواطنة كفكرة اجتماعية وسياسية لتساهم بذلك في تطور المجتمع الانساني داخل مصر، للوصول الى العدالة والمساواة بين ابناء الوطن كافة، وهذا يكون من خلال اقامة دولة يحكمها القانون يطبق على الجميع اية دون استثناءات. لم يكتف الوالي محمد علي بإشاعة روح التسامح فقط بل عمد إلى فرض سلطة القانون ومعاملة الجميع على اساس المواطنة فنجده لا يتردد في حماية الأقباط، وهذا اتضح أثناء تمرد



حامية القاهرة عام ١٨١٤، قَدب الخَوف بَيْن الأقباط وأَسْتَبَد الرُعب في أحياءهم فأقاموا المَتاريس وأغلقوا الأبواب وتسلحوا بالبَنادق لِحماية أنفُسهم، فقام بمدِّهم بالبارود والاسلحة وآلات الحرب وأمنهم على أرواحهم وممتلكاتهم. كما نجد من خلال سياسته تلك ان مطران الأقباط الكاثوليك صرح للدكتور برونج (المبعوث البريطاني في مصر) "بأنه يتجول في أنحاء المدينة وصلبيه مُعلقا على صدره بحيث يراه الجميع ولم يُحاول أحد سبّه أو اهانتَه ، وان الأقباط جميعهم يستطيعون مُمارسة طقوسهم الدينية بحرية تامة"⁽²⁴⁾ وهذا ان دل على شيء انما يدل على تقبل الاخر واحترام شعائره وحرية الدينية كبداية للتوجه نحو توجيه الانظار من قبل مواطني مصر كافة باتجاه تنميتها وتطويرها سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وفكريا.

ومن ذلك كله يتضح لنا بأنه حلت رابطة المواطنة محل رابطة الدين وصار الولاء للوطن يتقدم الولاء للدين، ومن وجهة نظره وجد بأنه لا ضرورة لعقد الذمة وأخذ الجزية، فكانت الخطوة الأكبر التي أقدم عليها وعُدت حدثًا تاريخيًا كبيرًا هي إسقاط الجزية عنهم مبدئيًا، إذ ظل الأقباط يدفعون الجزية للحكام المسلمين منذ عام ٦٤١م، ولكنه أعفى بعضهم من دفعها بحكم عملهم، مثل العاملون في ثرسانة الإسكندرية، وجاء في مرسوم أصدره عام ١٨٣١ مامفاده: (يقتضي اتباع الأصول المدونة وربط ماهية ومُرتب الصنف الذي يستحقه الأقباط الذين يُؤخذون للجهادية لكونهم يؤدون مصالح الميري ومن اللزوم رعائيتهم وزفاهيتهم)، وفي عام ١٨٣٩ اصدر مرسوما يقضي بإعفاء الأقباط من دفع الجزية، ولكن بالرغم من ذلك لم يأخذ طريقه إلى حيز التنفيذ، وتعلل لسنوات طويلة بسبب حاجة الدولة إلى أموال كثيرة والذي توقف بصورة كاملة حتى العام ١٨٥٥⁽²⁵⁾.

عندما حاول الوالي عباس الاول ١٨٤٨-١٨٥٤ المعروف بكرهه للمسيحيين أقصى الكثير منهم من مناصبهم لا بل اراد إخراجهم من مصر وابعادهم إلى السودان ولكون هذا الفعل مخالف لتعاليم الدين الاسلامي فقد لاقى رفضا قاطعا من شيخ الازهر بعد ان اراد استصدار فتوى بذلك⁽²⁶⁾.

سار الوالي سعيد ١٨٥٤-١٨٦٢ على نهج محمد علي باشا من حيث اشاعة المساواة بين أبناء الوطن جميعا، بغض النظر عن دينهم وقوميتهم وعرقهم وكان يحرص في تصريحاته التأكيد على ان المصريين جميعا متساوون بالحقوق والواجبات، ويتم تطبيق التجنيد الإلزامي وفق القانون بحقهم اجمعين، وكان الاجراء الذي يعد طفرة نوعية في تاريخ مصر الاسلامي والحديث تحسب له قيامه بإصدار مرسوما لإلغاء الجزية رسميا وذلك في عام ١٨٥٥⁽²⁷⁾ ووفقا لمرسوم الغاء الجزية الجديد فقد اصبح جميع المواطنين في البلاد خاضعين للضريبة الموحدة وتحت حكم



دولة يحكمها القانون ويسودها⁽²⁸⁾. إذ ترتب عن إصدار هذا المرسوم تعيين حاكما مسيحيا على إقليم مُصوع بالسودان، وسمح للجنود المسيحيين المصريين ممارسة شعائرهم الدينية علانية، كما ان الوالي سعيد وافق على طلب تقدم به الأقباط في عام ١٨٥٥ لإنشاء كلية للأقباط الأرتوذكس، إذ تم انشائها في حارة النصارى بالقاهرة⁽²⁹⁾.

كان الوالي سعيد طموحا يسعى بكل الطرق والوسائل إلى استقلال مصر عن الدولة العثمانية فابدى تسامحا مع الأوربيين والأقليات الدينية في خطوة منه لضعاف نفوذ السلطان العثماني وتقوية وتثبيت نفوذه أكثر في الوقت نفسه، وهذا نجده في حديثه لفنصل النمسا العام في القاهرة إذ أكد له بان فكرة الاستقلال قد شغلت تفكيره فترة طويلة ولا تكاد تبارح عقله لذلك بدأ اهتمامه بالجيش لزيادة قواته العسكرية⁽³⁰⁾.

اتضح شخصية حكام مصر من خلال ارساء اسس المواطنة التي اعتمدوا عليها من خلال مساواتهم وتفاعلهم مع المواطنين وتقبلهم للاختلاف بمسمياته كافة، مشددين على عدم السماح للفوضى التي كانت قائمة عهد من سبقوهم بالعودة بل تبنوا المواطنة كاساس لبناء مصر، مما انعكس على الأقباط من خلال تقديرهم وشعورهم بالولاء والانتماء للدولة وللمجتمع المصري.

- مظاهر التحديث واثرها في العلاقات الاجتماعية بين مكونات المجتمع المصري

تحسنت اوضاع الأقباط اجتماعيا مما انعكس عليهم سياسيا، فقد كانوا يعانون الرفض الاجتماعي بسبب القيود التي فرضها عليهم حكامهم، فضلاً عن استبعادهم عن كل الوظائف العليا مما شكل لهم مآسي حقيقية بسبب عدم وجود اشخاصاً يدعمونهم سياسيا، وهذا التحسن اتضح جليا على ارض الواقع ابان القرن التاسع عشر وهي الفترة التي ابتدأت فيها حكم اسرة محمد علي باشا.

يصف شاهد عيان عن مدى تحسن وضع الأقباط منذ "وقف الأقباط إلى جانب محمد علي وارتفعت اصواتهم لنصرتة، فتمتعوا بالحرية الدينية كما ذاقو طعم السلام، واستخدم كتابة الأقباط" ويذهب شاهد العيان إلى وصف حالهم بان اوضاعهم تحسنت وانخرطوا في الوظائف العامة إلى جانب مواطنيهم المسلمين لا بل استشارهم في الكثير من أمور الدولة⁽³¹⁾ وذكر شاهد عيان آخر وهو بورنج "بان الأتراك يعتبرونهم طائفة منبوذة بين الشعب المصري ولكن ثمة شئ من التعاطف بين العرب والأقباط بحكم ما يتقاسمونه من .. الظلم من قبل الحكام"⁽³²⁾. وعندما اصدر محمد علي اوامره بان تُقام الصلوات في فيضان النيل لترتفع مياهه خرج الأقباط يستقون



❁ اثر التحديث على الاقباط في مصر ١٨٠٥-١٨٧٩ ❁

أيضا واجتمعوا بالروضة وصُحبتهم القساوسة والرهبان وهم راكبون الخيول والرهنونات والبغال والحمير في مظهر جمالي رائع بصحبة حاشية الوالي ايضا⁽³³⁾.

ليؤسس بذلك دولة قائمة على الود واحترام الاخر بحكم العادات والتقاليد المشرقية التي جمعت مكونات المجتمع، وليبرهن بان سياسة التمييز كانت من صنع الحكام العثمانيين او المماليك الذين وصلوا الى الحكم بعدهم.

وبالرغم من سياسة التسامح تلك لم يكن باستطاعة الاقباط ان يدعوا انهم متساوون كليا مع مواطنيهم المسلمين لاسيما في تولي المناصب القيادية العليا، فضلا عن ان التغيير لا يأتي بين ليلة وضحاها، كما نجده في الوقت ذاته يسير على وفق الاسس والعادات والتقاليد القديمة ليربط الماضي بالحاضر وليكون التغيير تدريجيا وفق سياسته التحديثية لجعل مصر في طليعة الدول التي تسعى إلى التطوير في المجالات كافة بعيدا عن العادات والقوانين التي فرضتها السلطات العثمانية التي سارت عليها السلطات المملوكية ايضا فيما بعد، ومن ذلك لم يقطع محمد علي علاقاته بالتقاليد القديمة وانه كان يكافئ كل شخص يعتنق الدين الاسلامي ويعينه في الوظائف العليا، فضلا عن اننا نجده يعاقب الاشخاص المرتدين عنه⁽³⁴⁾ لأنه كان متمسكا بالاسلام كمسلم ونجده ايضا يحترم التعاليم الدينية المسيحية فكان يقرب اصحابها منه ويعهد اليهم اهم اعماله⁽³⁵⁾. وبذلك تمكن من اعادة تحسين العلاقات بين المواطنين المصريين مسلمين ومسيحيين بصورة تقوم على اساس متين الا وهي الوحدة الوطنية، والتي كانت في الاساس علاقات حسنة قائمة على المودة والصفاء والاحترام بسبب سياسته المنفتحة على الاخر تلك⁽³⁶⁾.

اصبح المصري يعتبر نفسه مواطنا مصرية وليس عثمانيا⁽³⁷⁾ فضلا عن ذلك نجد بان الحياة المشتركة والتعايش الاخوي بين المسلمين والاقباط سادها الامن والاستقرار والهدوء مما زاد من الوعي القومي وبدا الشعور الوطني المصري بالظهور والبروز في عهده والتي كانت تتجه إلى مزيد من الانتماء والحس الوطني في البلاد⁽³⁸⁾. وكان ذلك نتيجة استئثار الامن الذي عد من اهم مميزات عصره، مما كان له الاثر الكبير في انطلاقه نحو مزيد من الاصلاحات وتنظيم الامور العامة في البلاد، لا بل يحسب له إلى يومنا هذا⁽³⁹⁾. ومن خلال كتابات المؤرخين الاقباط يمكننا ان نلمس الامور التي ذكرناها فقد كتبوا بانهم من حسن حظ ذلك الشعب الذي عانى من الاضطهاد لقرون عديدة وفتترات كثيرة مجيء اكبر معين لهم الا وهو محمد علي من خلال اعماله ومشروعاته التي احييت مصر من الموت وفتحت لها طريق المدنية لتتنافس بها الدول العظمى⁽⁴⁰⁾.





كانت سياسة التسامح قائمة على محاولة تطبيقه للعدالة فقد اشارت الوثائق العثمانية المؤرخة في ٣١ كانون الاول ١٨٣٨م تضمنت ارسال برقية إلى السلطان العثماني من السلطات العثمانية في مصر وصفت حال البطريرك والسكان المسيحيون اذ يرد فيها بانهم في "بؤس كبير وحزن وذلك بسبب الحريق الكبير التي تعرضت لها منازلهم ،حيث حرق ٢٠٠ منزل للطائفة المسيحية الامر الذي شكل فوضى كبيرة لهم"فجاء رد الوالي بفتح تحقيق بمسالة الحريق لمعرفة الاسباب ومعاينة المتعمدين بحرق الذي نشب في منازل المسيحيين، وورد في تقرير لجنة التحقيق بان هناك شخص من الدروز هرب من جبل لبنان بعد مشكلة اثارها هناك وقد كانت السلطات العثمانية قد حكمت عليه بالاعدام ، وتم اتخاذ الاجراءات المناسبة من اجل القبض على اتباعه ممن تسببوا في حريق مصر، الذين اعلنوا العصيان في جبل لبنان و تريد زعزعة الامور في مصر⁽⁴¹⁾. فارسل البطاركة في الشام وانطاكية واسكندرية والقدس عريضة بغرض عقد اجتماع مع والي الشام السابق محمود باشا حول ميراث المسيحيين وكيف معالجة القضية ، كما قام المشايخ بأرسال رسائل بذلك إلى السلطان العثماني في ٢٦ تشرين الثاني⁽⁴²⁾. ١٨٥٦ ونتيجة لتلك السياسة التي انتهجها الولاة فقد تقدم البابا كيرلس الرابع ١٨٤٣-١٨٦١ كونه يمثل اعلى سلطة دينية للأقباط بطلب للوالي سعيدي يطلب مساواة افراد رعيته الأقباط بصورة واقعية مع اخوتهم المسلمين مستندا بذلك إلى الخط الهامبوني العثماني الذي اصدره السلطان العثماني عبد المجيد الثاني في شباط ١٨٥٦، الذي ابدي تعاطفه واستعداده التام للعمل على تحقيق ذلك بما يساهم في استقرار حكمه في البلاد⁽⁴³⁾. لأن المرسوم اكد على المساواة في الحقوق والواجبات بين المسلمين والمسيحيين في الوظائف والخدمة العسكرية في الدولة العثمانية، فضلا عن تشكيل مجالس يحكمها رجال الدين والعلمانيين تختص بالأمور الإدارية والمالية، والموافقة على منح الرخص لبناء الكنائس او ترميمها⁽⁴⁴⁾.

كان من مظاهر التحديث وتقبل الاقباط واندماجهم في المجتمع المصري رفضهم لإقامة دولة لهم في بلدهم ، وهذا ظهر جليا عندما عرض السفير الروسي الحماية الروسية (بحكم كونها دولة ارتونكسية) على الأقباط محاولا التدخل في شؤون البلاد وبث الفرقة بين الطرفين، نجد بان الوضع الاجتماعي الذي اقامه وارسى اسسه الوالي محمد علي باشا بسياسته التي استندت على التسامح وعدم التمييز وذلك بسماحه للأقباط بممارسة شعائرهم الدينية بحرية، وعدم عزلهم وتمييزهم في اطار جماعي بعيدا عن امتهم المصرية ليأتي الرد كالصاعقة وعلى غير ما توقعه السفير الروسي من قبل كبار رجال الدين، اذ جاء في الحديث الذي دار بين السفير وبابا الكنيسة المرقسية عارضا عليه الحماية الروسية قائلا "لم تفكروا في الحماية الروسية، فكان رد

الاخير انها كنييسة الله وهو يرعاها ولن يتخلى عنها ابدا وان القيصر يموت وهي في حما ملك لايموت ابدا⁽⁴⁵⁾.

لقد قلت وتلاشت مظاهر التفرقة الدينية بين الأقباط والمسلمين، اذ كان هدف الولاية الواضح هو الاستحواذ على الأراضي التي كانت تسيطر عليها الدولة العثمانية، لهذا نجدهم يواجهون جميع امكانيات مصر لتحقيق اهدافهم، واتجهت سياستهم نحو الاعتماد على الخبرات والكفاءات مهما كان دينها أو عرقها محاولين بذلك اشراكهم في معتزك الحياة العامة وهنا اتضح بان هدفهم الاول والاخير هو مصر أولاً لاسيما وان المسيحيون كانوا يعانون من صعوبات كبيرة للحصول على اذن بالحج إلى الاراضي المقدسة، فنتشير وثيقة عثمانية تعود لعام ١٨٢٥ بانه هناك برقيات موجهة لولاية القدس وغزة للتوصية بحجاج الاقباط حس معاملتهم⁽⁴⁶⁾.

المبحث الثاني

اثر التحديث على القبط في المجالات الحياتية كافة

اولاً: في المجال السياسي :

كان من اهم مظاهر التحديث في مصر ظهور الحياة النيابية وبداية تشكيل مؤسسات الدولة ، ولاسيما المشاركة في العملية السياسية وتمثيل المكونات فيه ، ومما يلاحظ على تطور الحياة النيابية في مصر انها كانت بداية لبروز مفاهيم عديدة كالديمقراطية والحرية والمواطنة والامانة.

كان العام ١٨٦٦ مرحلة مهمة في تاريخ مصر الحديث اذ كانت بداية ظهور الحياة النيابية من خلال إنشاء الخديوي اسماعيل ١٨٦٣-١٨٧٩ مجلس الشورى عام ١٨٦٦م وكان مجلسا استشاريا. ووفقا لتلك الحياة الديمقراطية فقد اطلق الحربة لجميع المصريين للاشتراك بالحياة السياسية⁽⁴⁷⁾.

جاء في المرسوم الجديد الذي صدر بانه يحق لكل شخص يبلغ من العمر خمسة وعشرون عاما صعودا الترشيح للمجلس النيابي، بشروط منها أن يكون ولادته في مصر ومن المشهودين لهم بالامانة، وفيه مثل الاقباط في المجلس "جرجس برصوم عمدة بني سلامة عن دوائر بني سويف والفيوم، وميخائيل اثناسيوس عن دوائر اشروبة من المنيا وبني مزار، وفي تشكيلة المجلس لعام ١٨٧٠ اصبح ممثلي الاقباط المعلم فرج إبراهيم عمدة ذيرمواس عن محافظة أسبوط ، وحنّا يوسف عمدة نرلة الفلاحين عن دوائر المنيا وبني مزار ايضا⁽⁴⁸⁾. ليبدأ الحديث عن الاقباط من قبل مواطنيهم وبصورة تبث اللثام والاخوة في المجلس ، وكان قبل تأسيسه يقبل أبناء الاقباط في المدارس الحكومية واكد اكثر من نائب بانه يجب على المدارس الأميرية فتح ابوابها



لقبول واستقبال أبناء المسيحيين والمسلمين دون أية تفرقة، وهذا ما تلمسه من حديث عضو المجلس محمد الشواربي بانهم ما خرجوا عن كونهم أبناء الوطن، ولذلك يجب أن يلتحقوا بالمدارس التي أسست في جميع المديرية⁽⁴⁹⁾. فبدأ الأقباط شق خطواتهم الأولى نحو الحياة السياسية وهذا ما وجدناه من خلال مشاركتهم بالحركة الوطنية وبناء الدولة لذا صدرت المراسيم بمنحهم حق الترشيح استناداً إلى المادة الثانية من اللائحة الأساسية التي تنص على إمكانية انتخاب من بلغ الخامسة والعشرين وما فوق ذلك بشرط أن يكون موصوفاً بالرشد والكمال...ومن أولاد الوطن" وهذا ما أكده الخديوي نفسه لرئيس حكومته نوبار باشا الأرمني أثناء الانتخابات "عندنا أقباط أيضاً بين المنتخبين وقد فتحنا الباب للمسلمين والأقباط بدون تمييز"⁽⁵⁰⁾. فكانت مهمة المجلس إلى جانب سلطته السياسية زيادة فعالية التجنيد الإلزامي وجباية الضرائب لاسيما في الريف المصري الذي كان يشهد عمليات الفرار من الخدمة العسكرية والتهرب من دفع الضرائب⁽⁵¹⁾.

بدأ المسيحيون بخدمتهم الفعلية لمصر على أرض الواقع فوجد ميخائيل اثناسيوس القبطي يقدم مقترحا لإلغاء نظام الالتزام "نظام العهد" ومنذ الجلسة الأولى لمجلس شورى النواب المعقودة في الخامس والعشرين من تشرين الثاني ١٨٦٦، بسبب قيام الملتمزم باستغلالها لصالحه الخاص واستحصال ضرائب أكثر من الضرائب المقررة والمترتبة على الفلاح، مما كانت تؤدي إلى انتقال كاهل الفلاح لائه في حال عدم بيع المحاصيل الزراعية أو رداءة الموسم الزراعي فإنه كان يضطر إلى تسديدها من نفقته الخاصة، وقد تم التصويت بالموافقة على مقترحه بالإجماع من قبل أعضاء المجلس كافة وصدر مرسوماً بإلغاء نظام الالتزام⁽⁵²⁾.

قدم النائب القبطي أبو العز في الجلسة نفسها أيضاً مقترحا لتوفير أماكن لتعليم الأهالي القراءة والكتابة واقترح النائب اثناسيوس نفسه أن تشمل الجميع وأن يتم تعليم الأقباط يختلف عن تعليم المسلمين، فيما يخص مادة الدين، وتم التوصل إلى حل ارضى الأطراف جميعاً، إذ تمت معالجة المشكلة بمقترح أن الأماكن التي تخصص لإنشاء المكاتب تشمل المسلمين والأقباط⁽⁵³⁾.

- تأسيس النظام الوزاري وانعكاسه على الأقباط في مصر.

كان من ضمن أعمال الخديوي اسماعيل تأسيسه نظام الوزارات ليكون أحد الأعمدة التي يستند عليها ليختص بتسيير شؤون الحكم يتمشى مع سياسته، ويقف بوجه التدخلات الأجنبية في الشؤون الداخلية لمصر متنازلاً بذلك عن جزء من صلاحياته المطلقة إلى مجلس النظار.





وعموماً يمكننا القول ان مصر أول دولة عربية تخرج من عزلتها التي فرضتها الدولة العثمانية، ففي عام ١٨٣٧ اصدر الوالي محمد علي باشا مرسوماً عُد بمثابة الدستور، الذي تضمن انشاء مجلس الشورى وعين ابنه ابراهيم رئيساً له وكان يضم علماء وكبار الاغنيان ومأموري الاقاليم وكانت قراراته استشارية للديوان العام اذ كانت تُقدم اليه التوصيات⁽⁵⁴⁾.

كانت لجنة التحقيق العليا الاوربية فقد بينت في العام ١٨٧٨ ان تدهور الاوضاع المالية في مصر سببه السلطنة المطلقة للخديوي واول من بين ذلك كان ريفرز ولسون R.Wilson نائب رئيس اللجنة لا بل رئيسها الحقيقي ، وفي هذا الوقت عاد نوبار باشا ليتشاور مع بريطانيا وفرنسا لإقناع الخديوي لقبول بنظام النظارة وفعلاً تمكن من ذلك⁽⁵⁵⁾. ليبرز حدثاً جديداً من نوعه في تاريخ الحياة السياسية المصرية، اذ شهد تأسيس النظام الوزاري بمعناه الحديث، ليصدر مرسوم في ٢٨ آب بتاسيسه كرد فعل على التدخل الاجنبي في شؤون البلاد، بناء على التقرير الذي اعدته لجنة التحقيق الدولية، التي رفعت بقرارها توصية ليتنازل الخديوي عن جزء من صلاحياته في حكم الدولة اي عن الحكم المطلق، وفعلاً تم تاسيسها وقد كانت تتكون من سبع وزارات يرأسها نوبار باشا⁽⁵⁶⁾. التي لم تُراع وزارة سوى مصالح الدائنين واغلبهم من الاجانب في الوقت الذي شهد بروز طبقة الملاكين الزراعيين، فضلاً عن ازدياد نشاط الحركة الوطنية وكره القصر لهذه الوزارة فتشكلت معارضة قوية في مجلس شورى النواب الذي افتتح في كانون الثاني ١٨٧٩ لغرض اعطاء المسألة المالية اهتماً اكثر في مصر، وتمكنت الوزارة من اصدار قانون تضمن اهم ماجاء فيه السماح باصدار قوانين مالية بعد مُصادقة الخديوي ومجلس الوزراء عليها في ١٨ شباط من العام نفسه، مما ادى إلى موجة احتجاجات في المجلس بسبب تجاوز وزارة نوبار صلاحيات مجلس شورى النواب التشريعية، لتعقبها مظاهرة الضباط التي لم تنتهي الا بعد تدخل الخديوي شخصياً وقضها الذي كان مترقباً الفرصة للاطاحة بوزارة نوبار باشا، لياتي عدم رضا بريطانيا ايضاً على سياسته سبباً في استقالة الوزارة حفاظاً على الامن العام، لتستقيل بعد خمسة ايام من المظاهرة⁽⁵⁷⁾. لتتضح الروح الوطنية التي حملها المصريين جميعاً عندما وقف اعضاء مجلس النواب ومجلس الشورى وقفة رجل واحد عام ١٨٧٩ مع الخديوي اسماعيل في محنته المالية رافضين مبدأ تسوية مشاكل مصر ومساومتها من قبل البيوتات الاجنبية بإشهار إفلاسها وهو موقف وطني يحسب للجميع ولا غبار عليه⁽⁵⁸⁾.

قَدّمت الحركة الوطنية إلى الخديوي اللائحة الوطنية وقد تضمنت جملة امور منها تعديل النظام البرلماني لمجلس الشورى النواب وتحويله الصلاحيات والسلطات المتبعة في الدول الاوربية، لا بل تضمنت اللائحة نفسها عزل ابنه توفيق⁽⁵⁹⁾. من رئاسة الحكومة، وهي كانت



خطوة فريدة من نوعها وُعدت انتقالية في الساحة السياسية المصرية، وكانت اللائحة موقعة من قبل العديد من الوطنيين المصريين من أعضاء مجلس النواب وتجار البلد والأعيان ورجال الدين أمثال الشيخ علي البكري نقيب الأشراف وحاخام اليهود وبطريك الأقباط، وقد الفوا وقدًا وحملوها إلى قصر عابدين مقر إقامة الخديوي، الذي استجاب لمطالبهم ونزولا عند رغبتهم أصدر مرسوما بإعفاء ابنه من رئاسة الحكومة⁽⁶⁰⁾.

وقف القبطي بطرس غالي بوجه الاطماع الاجنبية الفرنسية والبريطانية عندما كان وكيلا لرئيس الحكومة رياض باشا في لجنة التصفية للدفاع عن مصالح الحكومة المصرية اثناء الضائقة المالية التي تعرضت لها البلاد، والتي جاءت دليلا على مواقفه الوطنية وحرصه على البلاد ليوقف تدخل كل من بريطانيا وفرنسا في شؤون البلاد، بحجة الدفاع عن مصالح الدائنين، لقد كان غالي من رجل من طائفة دينية عدت بأقلية في وقت تغلبت فيه التغيرات الدينية وكان رجلا نشيطا في مجال السلم والوساطة⁽⁶¹⁾.

ويمكننا ان نورد راي الخديوي إسماعيل ووصفه الدقيق للأقباط في حديث عرضي لرئيس وزرائه نوبار باشا في اثناء انتخابات مجلس شوري النواب "عندنا أقباط أيضا بين المنتخبين وقد فتحنا الباب للمسلمين والأقباط بدون تمييز"⁽⁶²⁾. ووردت في كتابات المؤرخ جبرائيل شارم "يعيش المسيحيون في تركيا في جو من التسامح المشوب بالاحتقار وأما في مصر يعيشون في جو من التسامح المقرون بالاحترام"⁽⁶³⁾ وعندما تأسس الحزب الوطني والذي عد أول حزب سياسي الحزب الوطني الاهلي⁽⁶⁴⁾ ١٨٧٩، اذ جاء في ديباجته بأنه حزب "سياسي لا حزب ديني" برئاسة احمد غرابي، حاول الخديوي توفيق تحت ضغط سلطات الاحتلال البريطاني، للتوقف عن العمل بالدستور، نجد انضمام شخصيات مصرية اليهم بغض النظر عن دينهم من مختلف الاديان والطوائف اليه، منهم الأقباط واليهود⁽⁶⁵⁾. فكان شعار مصر للمصريين الحجر الاساس الذي تبنته الحركة الوطنية اذ تبنى محمد عبده ولويس صابونجي وضع برنامجهم مؤكدين فيع على الوحدة الوطنية بغض النظر عن الدين او المذهب او المعتقد، فكان حزبا سياسيا انضم اليه كل من يحتر أرض مصر ويتكلم لغتها، فالجميع اخوة ومتساوون في الحقوق والواجبات، في الوقت الذي كانت البلاد في غليان شديد اذ تم تعطيل مجلس شوري النواب، ووقف العمل بدستور ١٨٧٩، وبدايات بوادر انطلاق ثورة وطنية واضحة المعالم للعيان بسبب سياسة التمييز بين العرب والأتراك في الجيش المصري⁽⁶⁶⁾.

ان تحسن الاحوال السياسية انعكست على الاوضاع الاقتصادية للأقباط ايضا لانه هناك ارتباط وثيق بينهما، فقد افلحت الجهود السياسية في تحسن الاحوال الاقتصادية للأقباط وازداد



الكثير لاحوالهم المعيشية فبدأوا يزولون التجارة نتيجة خبرتهم الكبيرة في الامور الحسابية الى جانب اعمالهم الزراعية التي برعوا فيها.

بدأ ظهور الأقباط إلى عالم الاقتصاد نتيجة للمساواة بين جميع المصريين على اختلاف أديانهم وأجناسهم فخصهم الوالي محمد علي بالأعمال الحسابية التي كانوا يجيدونها، وضبط الإيرادات والمصروفات حتى وصفهم أحدهم في ذلك العصر "ان الأقباط بمثابة الفلاح للمحراث" وتولى العديد حكم الأقاليم بطرس أرمانوس وفرج آغا ومكرم آغا وإلى جانب هذه السلطات الإدارية الممنوحة اليهم يُلاحظ حيازتهم للملكيات الزراعية⁽⁶⁷⁾. وهذا ما أكده مؤرخ آخر اذ ذكر بانه "قام بتعيين مكرم آغا حاكماً للجيزة والمعلم غالي كبير المباشرين أي المسؤولين عن تحصيل الضرائب، وابنه باسيلوس مديراً لحسابات الحكومة المصرية وأُنعِمَ عليه بلقب بك"⁽⁶⁸⁾. ان تعيين المعلم غالي بديوان الولاية كان له نتائج مثمرة بحكم كونه بمثابة وزير المالية نجده يقترح عليه بإلغاء نظام الالتزام، ووضع نظام الضريبة الثابتة على الأرض الزراعية بعد تقسيمها إلى درجات حسب جودتها، كما آغانه المعلم باسيلوس، فكان غالي بمثابة اليد اليمنى للوالي محمد علي بينما كان المعلم باسيلوس اليد الأخرى لتنفيذ كل أوامره بكل دقة⁽⁶⁹⁾. وكانت تلك الاجراءات خطوة منه لمحاربة الفساد بالاعتماد على الأقباط من ذوي الكفاءات الادارية في شغل بعض المناصب المهمة وبعد ان احل نظام العهد محل الالتزام استفاد من كبار الموظفين واصبح وجهائهم من كبار ملاكي الاراضي⁽⁷⁰⁾. فتضمن سياسته الحرة وتشجيعه للكفاءات القبطية العاملة في دواوين الدولة نجده لا يتردد في مكافأتهم تقديراً لهم فقام بمنح لقب البكوية له ولكثير من المسيحيين وهو امر ظلت الدولة العثمانية لا تمنحه، لذا اتجه معظم الأقباط نحو التعليم ليشغلوا وظائف مهمة في الدولة فنجد في وظيفة الكاتب، ووجدوا في المؤسسات الحكومية التعليمية نحو ٢٠٠٠ متعلم قبطي في المدارس الحكومية التي انشأها للحصول على لقب أفندي، وكان هذا اللقب مهم في تولي المهام الادارية نتيجة التعليم المدني الذي يؤهلهم لتولي المناصب العليا في البلاد⁽⁷¹⁾. ولكونه أول حاكم مسلم يمنح الأقباط رتبة البكوية ويعينهم حكاماً للأقاليم (رتبة المحافظ ورئيس المدينة حالياً)، نجده يقوم بتعيين كل من: بطرس آغا أرمانوس حاكماً علي برديس، فرج آغا حاكماً علي دير مواس، ميخائيل آغا عبده حاكماً على الفشن، ورزق آغا حاكماً على الشرقية، وحنّا المنقبادي سكرتيراً لمديرية عموم الوجه القبلي، والمعلمون جرجس ويعقوب وبشارة وجرجس الطويل وأخوه حنا الطويل ومنقر يوس البتانوني وأبراهيم نخلة كتبة في ديوانه⁽⁷²⁾. وعين المعلم وهبة إبراهيم ومن بعده المعلم نخلة كبير كتبة لمنصب مدير ديوان رئيس الجمهورية حالياً⁽⁷³⁾. وكانت اسرة غالي وكبيرها المعلم غالي كبير رجال المال الذي كان يشرف على



أعمال المساحة من ابرز الاسر التي ظهرت على الساحة السياسية ايضا، فاصبح باسيلوس مُديرا للحسابات، وتم منحهم مع اخوه طوبيا و دوس بك ٢٢٠٠ م ٢ فدان في محافظة المنيا وبنى فيها مزارا عام ١٨٣٥، لينعم عليهم مساحة ٩٩١ فدانا في محافظة اسيوط ، و ١٣٤ فدانا بمدينة قليوب لتصبح ملكيتهم نحو ٣٣٢٦ فدانا زراعيا، فضلا عن شنودة ناشد الذي كان كبيرا للكتاب في عهد ابنه ابراهيم باشا، والذي اصبحت لديه ملكيات كبيرة، لا بل ان بعض العائلات اصبحت تحتكر اغلب المناصب الادارية في القرية منهم عائلة يوسف عبد الشهيد في المنيا ومنها انحدر قليني فهمي ومرقص حنا⁽⁷⁴⁾.

ومن ابرز الشخصيات التي حازت ثقته عبود النصراني فقام بتوليته الدفتردارية وكان هناك العديد منهم ممن ارسلهم ضمن البعثات العلمية إلى فرنسا عام ١٨٣٤ والبعض منهم تولوا وظائف مهمة بعد عودتهم مثل ارتين شكري واسطفان رسمي عضوا البعثة العلمية اللذين تخصصا في دراسة الادارة الملكية التي اهتمت بإعداد الموظفين لجميع المناصب في الدولة. وبذلك شكلوا جزءا من الطبقة الوسطى التي تميزت في حرف ابرزها الصيرفة والصياغة والاعمال الادارية والكتابية بدواوين الحكومة اما في القرى فقد تولوا ادارة الوزانين والمساحين⁽⁷⁵⁾.

وعلى العموم فإن محمد علي اعتمد على الأقباط بما امتازوا به من اعمال حسابية وضبط الإيرادات والمصروفات ونجحت سياسته تلك بأدماجهم في المجتمع المصري مع باقي مكوناته، في الوقت الذي خص المسلمين بالأعمال الادارية والمجالس، واليهود المصريين بالانتماء على خزائن الدواوين والمصالح والمديريات في محاولة منه لبيت روح التسامح والمساواة وتوزيع مهام خدمة الوطن بين فئات المجتمع المصري كافة⁽⁷⁶⁾. وهذا ظهر جليا من خلال اعمال المعلم منصور الذي عين اشخاصا مباشرين للإشراف على النسيج، اذ كان هؤلاء المباشرون يجوبون النواحي والبلدان والقرى ويتقاضون ما يلزم لهم من المصاريف، لأحصاء ماموجود فيها من الأتوال والفماش والأكسية والصوف، ويكتبون عدده على نمة الصانع حتى إذا ما تم نسجه دفعوا لصاحبه ثمنه طبقا لما قاموا بتسعيره وإذا أراد صاحبها الاحتفاظ بها من الموكلين فيشتريها بالثمن الذي يقدرونه بعد الختم على النسيج من طرفيه بعلامة الميري، وإذا ظهر هذا النسيج عند شخص آخر غير صانعه بغير علامة الميري المختومة تلك، تتم مصادرة هذا النسيج ومعاينة المشتري كونه لم يحترم النظام بشراء نسيج غير مخثوم وهذا يبرز مدى سيطرة وهيمنة الحكومة المركزية في القاهرة آنذاك على التجارة الداخلية واحكام قبضتها عليها⁽⁷⁷⁾.

ونتيجة للانفتاح الذي واصل حكام مصر على السير بخطاه نجد قيام البابا كيرلس الرابع ١٨٥٤-١٨٦١ بتقديم طلب لإنشاء المدارس للأقباط في عهد الوالي سعيد باشا، اذ تبنى البابا

حركة اصلاحية وافق عليها الاخير، فافتحت المدرسة القبطية عام ١٨٥٥ وتلاها افتتاح مدرستين للبنات في احياء الازبكية والسقائين، وادخل المطبعة العربية الخاصة إلى مصر، وبذلك تمكن الوالي سعيد من تقوية الروابط بين الطوائف المسيحية وخلق مساحات من الود والتفاهم بين جميع فئات المجتمع المصري⁽⁷⁸⁾.

ان مسارات ارساء اسس المُواطنة اتجهت نحو التعليم واصبحت العلاقة بين المواطنة والتعليم مساراً مختلفاً في عصر كل والي، انعكست على غياب الادبيات الفكرية والسياسية التي تؤسس للمواطنة الحديثة في مصر، وهذا ما نلمسه في تاسيسه للمدارس الحديثة التي قامت على اسس علمية وطنية بمختلف مراحلها الابتدائية وصولاً للمدارس العالية لم تفرق بين طلبتها، وراح ابعد من ذلك بتاسيسه اول مدرسة للبنات-المدرسة السنوية- في السيوفية عام ١٨٧٣ لتتعزز المواطنة في عهد الخديوي اسماعيل بفعل اصلاحاته السياسية والقانونية وتاسيسه لأول مؤسسة نيابية تشريعية في البلاد⁽⁷⁹⁾. وارسل الاقباط في عهده للخارج في البعثات العلمية المرسلّة لاوروبا منهم جرجس قلدس القاضي، مسيحة لبيب، نسيم وصفي، وارسل فرج نصحي في بعثة التاريخ الطبيعي في العام ١٨٧٩ كما ارسل ميخائيل كحيل في بعثة الادارة والحقوق ١٨٦٨، وارسل بني عبيد في بعثة الطب ١٨٧٩ وقسطندي فهمي وغيرهم، فضلا عن تواجدهم كمدرسين في المدارس الاميرية فكان ابراهيم جرجس في مدرسة اللسان القديم، وابراهيم نجيب وجرجس الملطي في المدرسة التجهيزية عام ١٨٧٥⁽⁸⁰⁾.

تمكن الاقباط من اثبات وجودهم كمواطنين مصريين وهذا نلمسه بصورة واضحة من خلال توظيفهم للاعلام لصالح الخديوي اسماعيل، اذ نجد بان جريدتهم كانت قد عالجت شؤون مصر من وجهة نظر مصرية وطنية بحثة متخطية بذلك الصعاب الرسمية من توجيه الانذار تارة وتعطيلها تارة اخرى، فتطرقت إلى امور مهمة مثل مساوي حاشية الخديوي وفسادها، فضلا عن مهاجمتها الجالية الاجنبية واعمالها في البلاد، وناقشت امور مجلس النواب الفقهية، مثل طريقة انتخاب الرئيس وليس التعيين وصلاحيه المجلس في فرض ضرائب جديدة ان استدعى الامر فرضها، ومسؤولية الوزارة امامه... الخ، ليصبح بذلك الفضل كله للخديوي في إنشاء أول مجلس نيابي، والفضل للمسيحيين الاقباط ايضا في نجاحه بسبب دعمهم المتواصل له ووقوفهم إلى جانبه وقد كتب احد مؤرخي الاقباط بذلك قائلاً: "إذا كُتِبَ لِمِصرَ يوماً ان تُؤرخَ تاريخها الدستوري وتسجل للأبطال الذين ساهموا في الثورة، على استبدال الحكام ياتي في مقدمتهم ميخائيل عبد السيد وجرجس ميلاد"⁽⁸¹⁾.





ان ما نجده ضمن الواقع الفعلي لاندماج المصريين تحت لواء الوطنية يظهر جليا عند مباشرة الحكومة المصرية بتنظيم شوارع القاهرة ومنها فتح شارع كلوت باشا كان لأبد من مرور الشارع بالكنيسة المرقسية الكبرى ومقر البطريرك، الامر الذي تطلب هدم الكنيسة وعندما قدمت الحكومة عرضا على البابا ديمتريوس الثاني ١٨٦٢-١٨٧٠ ببناء كنيسة أفخم منها ودار بطريركية افضل جاء رد البابا برفض العرض لابل قدم طلبه إلى الخديوي اسماعيل شخصيا، الذي لم يتردد ابدا بحسم القضية قائلا لئلا تكن ازادة البطريرك وليبقى المعبد قائما على حاله كما هو وبالفعل تغيرت خريطة تنظيم الشارع وتم تغييره، وبقيت الكنيسة على حالها حتى يومنا هذا قائمة في محلها⁽⁸²⁾.

ثالثا: في الجانب العسكري

اعقبت اجراءات محمد علي تلك اصداؤه مرسوما للتجنيد الالزامي عام ١٨٢٣، لتتألف اولى وحدات الجيش المصري⁽⁸³⁾. تمخض عنه تكوين جيش نظامي داعيا لروح نظامية جديدة تسري بين فئات المجتمع ليتمتع المصريين بالامن، واصبحت مهام الجنود حماية ممتلكات المواطنين وليصحبوا ركنا اساسيا من اركان الاصلاح والتغيير الاجتماعي للحفاظ على الممتلكات العامة للمواطنين جميعا⁽⁸⁴⁾.

والسؤال الذي يطرح نفسه ما هو موقف مسلمي مصر واقباطها من التجنيد الالزامي؟

والجواب على ذلك نجد بان المرسوم هذا ردة فعل كبيرة للاثراتك الذين استتكروا عمله بتجنيد المصريين الذين لم يالفوا هذا الامر سابقا يفرضه عليهم معترضين على الثاق الفلاحين منهم بالجيش المصري⁽⁸⁵⁾. مما ادى إلى خلق روح الوطنية بين المصريين نتج عنها اجتماع الناس تحت لواء الوحدة الوطنية والانتماء له والولاء للوطن والامة المصرية⁽⁸⁶⁾. فنجد ولاول مرة التحاق الاقباط بالجيش على الرغم من انهم كانوا معفيين من التجنيد، فضلا عن اجبارهم للالتحاق بالخدمة العسكرية، اذ تم استدعاء ١٢٠ قبطيا للخدمة العسكرية، وقيل انه اوشك على تجنيد ٥٠٠٠ رجل من باقي الطوائف المسيحية الاخرى⁽⁸⁷⁾. متخطيا بذلك الحاجز الطائفي ايضا، فاشراك الاقباط في الخدمة العسكرية خلافا لما كان معمولا به في الدول الاسلامية الاخرى فتح بابا نحو تأسيس الدولة الوطنية الحديثة وفتح بابا للمصريين الوطنيين لاستخدامهم اكثر وشكل الجيش نقطة الانطلاق للتحرر من الاستبداد العثماني⁽⁸⁸⁾. فقد بلغ عدد افراد الجيش المصري عام ١٨٣٩ نحو ٣٦٧ الف جندي والحق بهم ١٠٠ قبطي لحاجته اليهم للعمل في ترسانة الاسكندرية التي كان في طور انشائها⁽⁸⁹⁾.





يتضح من كل ماتقدم بان حركة التجنيد الالزامي كانت قائمه على قدم وساق في جميع انحاء البلاد وكانت امتدادا لسياسته التعليمية والادارية لتحديث مصر لانه ادرك بان تأسيس جيش قوي من اكبر دعائم الاستقلال واهم مرتكزات تثبيت حكمه، كما وتؤكد بان اشراك جميع المصريين حتى وان لم ينضموا إلى الجيش للمشاركة في القتال في ساحات المعركة من الامور التي تدعو إلى كسب ولأهم الدائم لحكمه⁽⁹⁰⁾ فضلا عن ذلك نجد بان الاقباط الذين عملوا في الجيش وحصلوا على رتب عسكرية مثل رتبة الملازم اول تقاضوا الراتب المخصص لهم اسوة بأقرانهم المسلمين وهو ٣٠٠ قرش شهريا⁽⁹¹⁾. وبالنسبة للحملات الحربية التي كان يشنها الوالي محمد علي فقد تحمل الأقباط كونهم مواطنين نصيبهم في النفقات الحربية واشتركوا فيها كجنود وقواد واختلطت دماؤهم مع أخوتهم المسلمين في غزوات الشام وجبال المورة وسهول آسيا الصغرى ، وقد دفع الأقباط الأرتونكس مائتي ريال مساهمة في دفع مرتبات الجنود ودفع الكاثوليك ثمانية آلاف ريال وقد دفع المبلغ عن الأقباط الكاثوليك المعلم غالي وورثته وفكتور وكيل دائرة عثمان بك البرديس⁽⁹²⁾.

وبفضل سياسة التسامح والمساواة التي اتبعت توجه الاقباط نحو التجنيد الالزامي لأول مرة اسوة بأقرانهم المسلمين تدريجيا، وهو ما ادى إلى كسر الحواجز بين فئات المجتمع المصري وادى إلى التوجه نحو الدولة القومية واسهم في فرض وحدة السلطة وتأمين البلاد وايجاد نوع من الوطنية المتجانسة في مصر وهو ما يعني بان الجيش اصبح مؤسسة لتكوين المواطنة وبلورتها بالمعنى المدني الحديث⁽⁹³⁾. لنجد ردود فعل مختلفة ومتباينة للاقباط انفسهم فيذكر المؤرخ القبطي ويصا بانهم اصبوا بالرعب جراء ذلك⁽⁹⁴⁾. ليتضح لنا وجود ثغور بين المسلمين والاقباط فيما يتعلق بالخدمة الإلزامية، فالطرفان يدركان انهما خاضعين لحكم القانون على ارض الواقع ولقانون التجنيد الالزامي وبينما كان الكاتب الفرنسي جيرائيل شارمس Charmes يتحدث مع الخديوي إسماعيل في قصر عابدين مرت كنيبة من امامهم القصر ، فطلب اليه الخديوي النظر جيدا اليها وهنا تحدث اليه بانها تضم عربا واقباطا، مسلمين ومسيحيين وهم يسيرون في صف واحد جنب إلى جنب، واكد له ايضا بانه لا يوجد بينهم من يهتم بديانة جاره او يحتقره وان المساواة بينهم تامة⁽⁹⁵⁾. لابل نجد بان الفلاحين المصريين عندما راوا مثلا بان محمد علي فرض الجندية واستبعد عنهم العاهات، لم يترددوا في اقتلاع اغينهم او بتر احدى اصابع اليد⁽⁹⁶⁾. وهذا الامر لم يخلو من تدخل الدول الاجنبية فنجد مثلا قيام السفارة البريطانية في اسطنبول في ٢١ نيسان ١٨٥١م بإرسال برقية مستعجلة للسلطات العثمانية يطلب منهم منع اجبار الاقباط للخدمة العسكرية في مصر، اذ ارسل السفير البريطاني في استانبول اللورد ستراتفورد راد



ببرقية⁽⁹⁷⁾ إلى السلطات العثمانية طالبا منهم اجراء اللازم بحق الاقباط لأخذ البديل العسكري منهم ، فضلا عن تنظيم الامور بالنسبة للمذاهب اخرى و العمل على عدم اجبارهم على الالتحاق بالخدمة العسكرية في حال تم تعويضها بالبديل المالي⁽⁹⁸⁾.

يتضح لنا بان اعتراض الأقباط جاء من وجهة نظر المؤرخين الوطنيين على التجنيد اسوة بمواطنيهم المسلمين، اذ تقدم بابا الاقباط بطلب لبريطانيا للتوسط عند الوالي العثماني للحصول على استثناء واعفائهم من الخدمة العسكرية، ولم يكونوا الوحيدون المعترضون، اذ ان غالبية المصريين رفضوا التجنيد وحاولوا جاهدين التهرب والفرار منه بكل الوسائل⁽⁹⁹⁾. ليمر القرن التاسع عشر بمراحل مختلفة من التكامل وحرية ممارسة الشعائر الدينية والمعاملة القائمة على المساواة في جميع نواحي الحياة بين مكونات المجتمع المصري كافة⁽¹⁰⁰⁾.

الخاتمة

من خلال دراستنا توصلنا إلى جملة من النتائج والاستنتاجات منها:

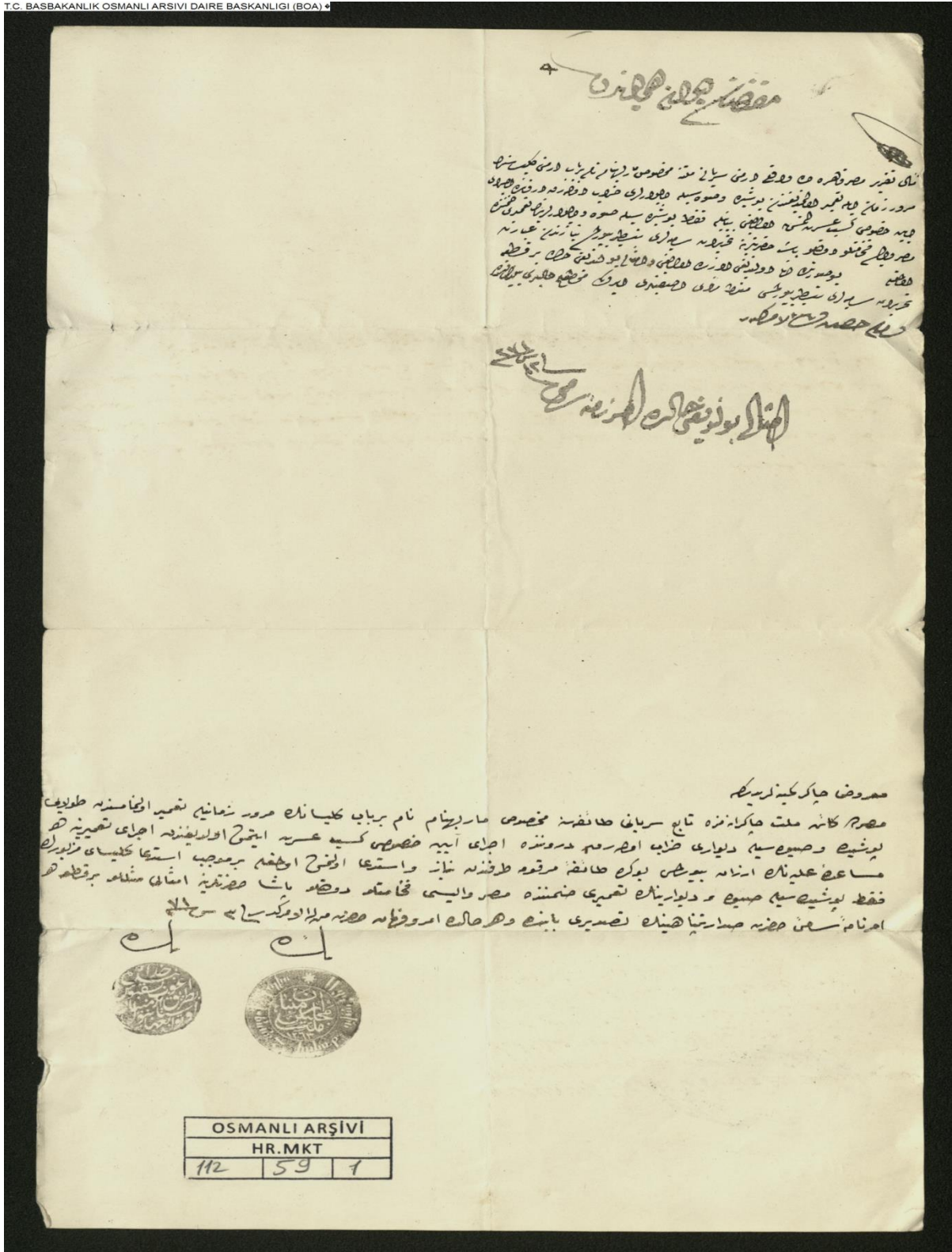
- بروز شخصية الانسان المصري بمسليمه واقباطه كشخصية واحدة وطنية متزنة بنتها وارتست قواعدها عقلية ولاة مصر.
- ارساء مبادئ المواطنة في مقدمتها المساواة في الحقوق والواجبات لتكون اهدافها خدمة وبناء مصر في المقام الاول.
- بروز مظاهر التعددية كالمساواة وحرية التعبير والنظام الانتخابي المتمثل المشاركة في العملية السياسية من خلال المجلس الذي ارسى قواعده الخديوي اسماعيل والتي عُدت مظهراً من مظاهر الحداثة السياسية.
- ان روح المواطنة التي تم ارساؤها كانت السبب الاساس في اتحاد جميع مواطني مصر والذي اتخذته الحركة الوطنية للوقوف بوجه سياسة التمييز التي انتهجتها العناصر التركية والمملوكية.
- فسح المجال امام فئات المجتمع المصري كافة للمشاركة السياسية معتمدين على التنوع كاساس للعمل السياسي في البلاد.





ملحق رقم (١)

T.C. BASBAKANLIK OSMANLI ARSIVI DAIRE BASKANLIGI (BOA)



HR.MKT.00112.00059.001





ملحق رقم (٢)



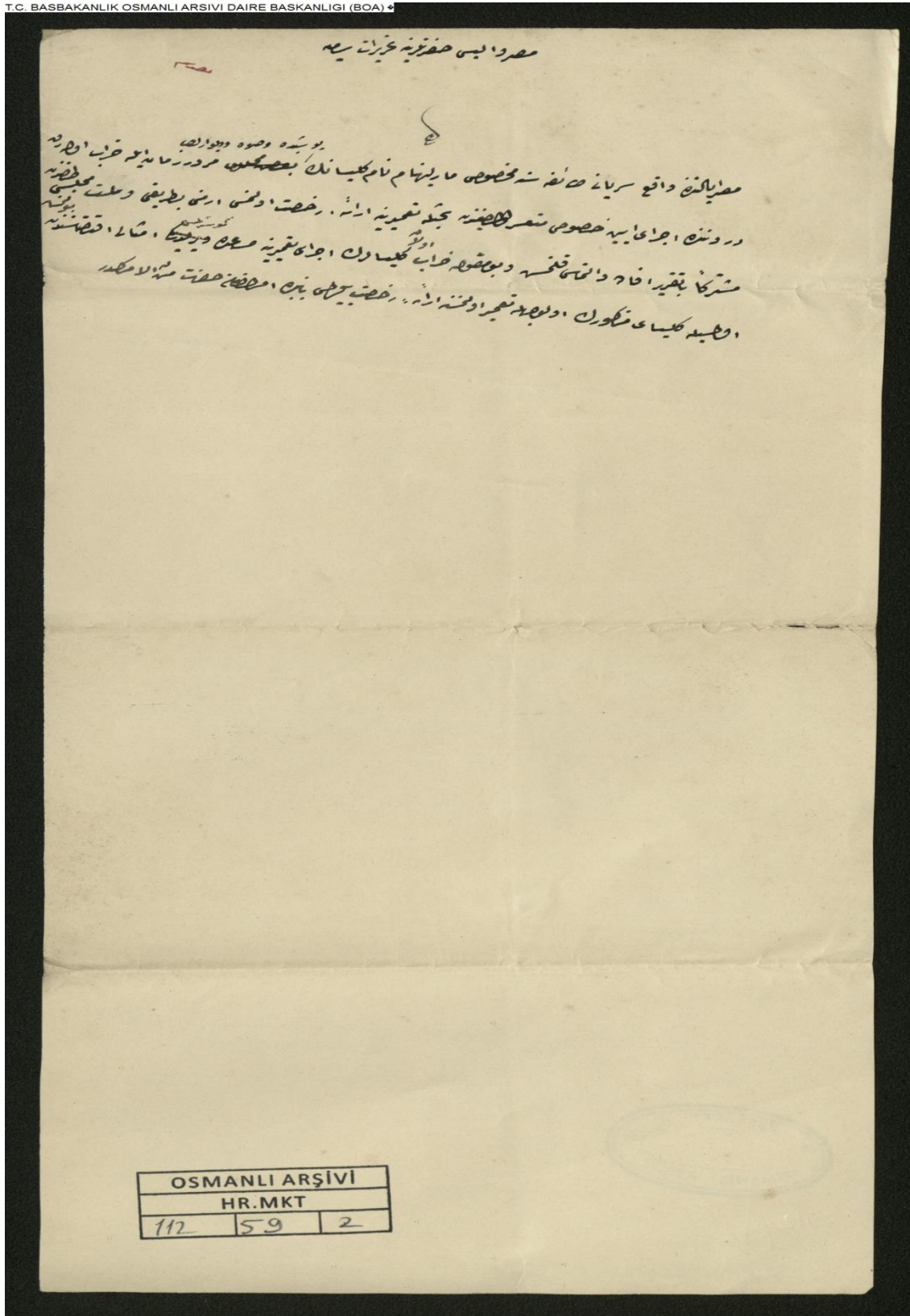
مصر وادى نظارت امور خارجيه او سببا سارح طرخته نفتح اولانه برقع در ذلک تجرید
 ماه ربیع الاولک یکم سنه شهر ربیع الاولک ابتدای کفنه درود و هم به طبع طرود ابرک یکوز
 مقدری منارک و بیوت اکتی ^{مکتبه} و فتنانه طائفه بطنه کنه طهالیک کان در مساحه و صفات حکمکاری
 محکم بختند و کلا و کرمه کلایون صبه با سبب رخصت کاملایه کونوستی و بیاسای رقوم میده نوزک
 صورت اطفال و دفعه ذلک هیشک اجد و اعمال انجوش ابرک و صیغیه اولایه سارحه و سارا اولاده
 نظام ایرندی قل و کلامیه حکماید شکره تأدیبا تمام در و فیلوی اکتی بختند و صیل بیان بختند و صیغه
 و قوی بختی و هورده اقلون نوزک ایرنده ^{تسبب العاسیانه} نامخصی جبه و کوه فار و نوزک
 اوله بختی رقوم دردی طائفه اکتی باشه جمع ابرک صبه و ابره تسبب قلانه محال و مرفقه
 هجوم و قحام اید ماراکتره لهدر بولانه منسی اعلام ابرکده صکار محال رقوم بیجا و غارت ابره در و طینه
 صدراته کان دریم مساعدا و طهب اعدیاتا جل و نوزاد و سینه مکلندی ضبط و سیدامتی و صباله وقع
 و طهب اکاره منقاومت افند بطنانه اکتی بر قاص عدو محال سکارده عیاش بختند و کرمی نوزک
 سبختی نسیل ابرک و لاکتک و صنداه قدر البتای نکلک کتفا اولانه انقوده معنی اعمال
 ابرک و صیغیه التوبه اید عمود آتک داعینک بختند و کوه کوه سوزای کتک افند قطع
 HR.SYS 1005/12

HR_SYS_01005



ملحق رقم (3)

T.C. BASBAKANLIK OSMANLI ARSIVI DAIRE BASKANLIGI (BOA)



HR.MKT.00112.00059.002



مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية ٢٠٢٢ المجلد ١٣ / العدد ١



ملحق رقم (4)

HR.SYS 965/84 2 vrk (2 shf bog) 1 1
Egy.
April 21st 1853.
Sir,
I have a complaint from Egypt that the Jews, Christians, are employed in the forced military conscription of that country. As they pay the Haraty they ought to be exempted from this service. If they were relieved from that poll-tax, and then made to serve, they ought at least to be incorporated separately, so as not to be exposed, as they now are, to abuse, to ill-treatment and to attempts on their religion. The Egyptian government pretends that the Janzimat subjects both Mussulmans and Christians alike to the conscription, and that such is the case in Roumelia practically.
I am &c.
Etienne Pisani Legre (Signed) Stratford de Redcliffe

HR.SYS.00965



المصادر والمراجع

- (1) عمر عبد العزيز عمر، دراسات في تاريخ مصر الحديث والمعاصر ١٥١٧-١٩٥٢، دار المعرفة الجامعية، (الاسكندرية: ١٩٨٩)، ص ١٨٣.
- (2) J.D.Pennington, The Copts in Modern Egypt, Middle Eastern Studies, No2, Vol 19, April, (London:1982), P160.
- (3) May Massaad, The Copts Of Egypt , State Discrimination and Exclusion, Doha:2011.
- (4) سليمان شفيق، الأقباط بين الحرمان الكنسي والوطني، دار الأمين للطباعة والنشر والتوزيع، (القاهرة: ١٩٩٦)، ص ٣٦.
- (5) لويزا بوتشر، تاريخ الكنيسة المصرية، ترجمة: دياكون ميخائيل مكسي اسكندر، مكتبة المحبة، (القاهرة: ٢٠٠٤)، ص ٢٦.
- (6) Kate Moore, Gordan, Modern Egypt, the Macmilian company, (Toronto:1916), P20.
- (7) Minority Rights Group International, British Library Cataloguing in Publication Datt, (British:1996), P10.
- (8) بوتشر، المصدر السابق، ص ٣١٥.
- (9) سلوى العطار، التغييرات الاجتماعية في عهد محمد علي، دار النهضة العربية، (القاهرة: ١٩٨٩)، ص ٤٣.
- (10) عبد الرحمن الجبرتي، تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار، ط ٢، دار الجيل، ج ٤، (بيروت: ١٩٧٨)، ص ٢٨٨.
- (11) عمر، دراسات في تاريخ مصر... ص ٢٨٤.
- (12) السيد احمد فرج، جذور العلمانية، الجذور التاريخية للصراع بين العلمانية والاسلامية في مصر منذ البداية وحتى عام ١٩٤٨، دار الوفاء للطباعة والنشر، (مصر: ١٩٨٥)، ص ٣٤.
- (13) عبد اللطيف المناوي، الاقباط الكنيسة ام الوطن؟، مكتبة ابن سينا، (القاهرة: ٢٠٠٥)، ص ٥٢.
- (14) سهير حلمي، اسرة محمد علي، مكتبة الاسرة، (القاهرة: ٢٠٠٣)، ص ٩٥.
- (15) محمد مورو، تاريخ مصر الحديث ١٧٩٨-١٩٥٢، ل.ت.دم، ص ٢٦٤.
- (16) حنا فهمي ويصا، اسبوط حدوته عائلة مصري، مركز الازهر، (القاهرة: ١٩٩٦)، ص ٩٠.
- (17) لويس عوض، تاريخ الفكر المصري الحديث من الحملة الفرنسية إلى عصر اسماعيل، مكتبة مدبولي، (القاهرة: ٢٠٠٢)، ص ٧٣-٧٤.
- (18) طارق البشري، المسلمون والاقباط في اطار الجماعة الوطنية، دار الوحدة للطباعة والنشر، (بيروت: ١٩٨٢)، ص ٢٣.
- (19) Sotihin, Shirin Mohamad , Copts and Muslims in Egypt, Cromwell press Ltd (Nnited Kingdom:1991), P55.
- (20) زاهر رياض، المسيحيون والقومية المصرية في العصر الحديث، دار الطباعة القومية، (القاهرة: د.ت)، ص ٦٣.
- (21) جاك تاجر، أقباط ومسلمون من الفتح الاسلامي حتى عام ١٩٢٢، مؤسسة هنداوي، (القاهرة: ١٩٥١)، ص ٢٣٢.
- (22) ينظر الملحق رقم ١.
- (23) HR.MKT112/59.1271H.
- (24) تاجر، المصدر السابق، ص ٢٦٩.
- (25) انطونيوس الانطوني، وطنية الكنيسة القبطية وتاريخها من بعد الالباء الرسل حتى الانتداب البريطاني على مصر منذ عام ١٥٠م إلى عام ١٨٨٢، ط ٢، المكتبة القبطية، (القاهرة: د.ت)، ص ٣٧٠.





(26) Mohamad,O.P,Cit,P56.

(27) حنا فهمي ووصفا، اسبوط حدوته عائلة مصري، مركز الاهرام، القاهرة: ١٩٩٦، ص ٨٥.

(28) عزيز سوريل عطية، تاريخ المسيحية الشرقية، ترجمة اسحاق عبيد، المجلس الاعلى للثقافة، القاهرة: ٢٠٠٥، ص ١٣٣.

(29) برنامج اليوم السابع، <https://www.youm7.com/story/2019/1/18>

(30) احمد عبد الرحيم مصطفى، علاقات مصر بتركيا في عهد الخديوي اسماعيل ١٨٦٣-١٨٧٩، دار المعارف، القاهرة: ١٩٧٩، ص ص ١٢-١٣.

(31) ملاك لوقا، الأقباط النشأة والصراع من القرن الاول إلى القرن العشرين، ط٣، اوغسطينوس لخدمات الطباعة والتوزيع، القاهرة: ٢٠٠١، ص ٥٢١.

(32) سمير فوزي جرجيس، موسوعة من تراث القبط، دار القديس يوحنا الحبيب للنشر، مج ١، مصر الجديدة: ٢٠٠٤، ص ٢٠.

(33) عبد الرحمن، تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار، ط٢، دار الجبل، ج٤، بيروت: ١٩٧٨، ص ص ٦٧-٦٨.

(34) لوقا، المصدر السابق، ص ٥٢١.

(35) جرجي زيدان، تراجم مشاهير الشرق في القرن التاسع عشر، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، ج١، القاهرة: ٢٠١٢، ص ٤١.

(36) منير شكري، رسالة مار مينا الرابعة عشر، قراءات في تاريخ الكنيسة، مطبوعات جمعية مار مينا العجائبي، الاسكندرية، ١٩٩٣، ص ٢٣.

(37) عبد الرحمن الراجعي، عصر محمد علي، ط٥، دار المعارف، القاهرة: ١٩٨٩، ص ٥٢٤.

(38) العطار، المصدر السابق، ص ٣٢٨.

(39) الانطوني، المصدر السابق، ص ٣٦٩.

(40) رمزي تادرس، الأقباط في القرن العشرين، مطبعة رمسيس، ج١، القاهرة: ١٩١٠، ص ١.

(41) ينظر: ملحق 2، HR.SYS1005/12.1838M

(42) ينظر: الملحق ٣، HR,MKT167/98.1273H.

(43) Iris HabibEl Masri, The Story of the Copts, Newberry, Vol 2, (N.P:N.D)KP332.

(44) Saad Eddin Ibrahim, The Copts Of Egypt, London, Printed In The UK On Pleach, (USA, 1996), P16.

(45) رياض سوريل، المجتمع القبطي في مصر في القرن ١٩، مكتبة المحبة، القاهرة: ١٩٧١، ص ١٠٤.

(46) Minority Rights Group International, 1996, p11.

(47) Noha Azmy & Others, A New Vision of the Copts of Egypt: State Policy and Inner Difficulties 1948-1957, In: Light of US State Department Documents, Kyoto Bulletin of Islamic Area Studies, 8 March. (N.P, 2015), P108.

(48) محمد إبراهيم المرشدي، عروبة مصر وأقباطها، دار الشرق الأوسط للنشر، القاهرة: ١٩٩٣، ص ٥٧.

(49) سميرة بحر، الأقباط في الحياة السياسية المصرية، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة: ١٩٧٩، ص ٣٦.

(50) الانطوني، المصدر السابق، ص ص ٣٨٩-٣٩٠.

(51) تيموثي مينشل، استعمار مصر، ترجمة بشير السباعي واحمد حسان، مركز مدارات للابحاث والنشر، القاهرة: ٢٠١٣، ص ١٤٣.

(52) عبد الرحمن الراجعي، عصر إسماعيل ١٨٠٥-١٨٧٩، ط٢، دار المعارف، ج٢، القاهرة: ١٩٨٧، ص ٥٢.





- (53) سليمان نسين ،الاقباط والتعليم في مصر الحديثة،منشورات اسقفية الدراسات العليا اللاهوتية والثقافة القبطية والبحث العلمي، مطبعة نهضة مصر،(القاهرة:د.ت)،ص٥٣.
- (54) شفيق، المصدر السابق ، ص ١١٤ .
- (55) مذكرات نوبار باشا، ترجمة، جارو روبير، طبقيان، دار الشروق،(القاهرة :٢٠١٥)،ص٦٨٣.
- (56) يونان لبيب، تاريخ الوزارات المصرية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام،(القاهرة:١٩٧٥)،ص١٣.
- (57) المصدر نفسه ، ص ٦٧.
- (58) حلمي، المصدر السابق، ص ٢١٩ .
- (59)اطلال سالم حنا، الاوضاع الاجتماعية في مصر ١٨٨٢-١٩١٤ دراسة تاريخية، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية ،جامعة الموصل،٢٠١١،ص١٩.
- (60) جمال بدوي، محمد علي وأولاده، مكتبة الأسرة،(القاهرة : ١٩٩٩)،ص ص ٢٥١-٢٥٢.
- (61) وبيضا، المصدر السابق، ص ١٦٢ .
- (62) بدوي،المصدر السابق،ص ص ٢٥١-٢٥٢.
- (63) تاجر، المصدر السابق، ص ٢٤٢.
- (64) Azmy & Saied,O.P.Cit.,p106.
- (65) وثائق الحزب الوطني المصري، مجلة الطليعة، شباط (القاهرة، ١٩٦٥)، ص ص ١٤٨-١٤٩.
- (66) الانطوني،المصدر السابق،ص ٢٩٢.
- (67) شكري،،المصدر السابق،ص ١٩.
- (68) يونان لبيب رزق، يوسف محسن، تحديث مصر في عصر محمد علي، مكتبة الاسكندرية،(الاسكندرية:٢٠٠٥). ص١١٠.
- (69) لويس عوض،تاريخ الفكر المصري الحديث من الحملة الفرنسية إلى عصر اسماعيل،مكتبة مدبولي،(القاهرة :٢٠٠٢)، ص ٢٢.
- (70) ابو سيف يوسف، الاقباط والقومية العربية،٢، مركز دراسات الوحدة العربية،(بيروت:٢٠١١)،ص ١٠٨.
- (71) العطار، المصدر السابق، ص ص ٣١٠-٣١١ .
- (72) أمير نصر، المشاركة الوطنية للأقباط في العصر الحديث، مكتبة اسقفية الشباب،(دم:١٩٩٨)،ص ٢١.
- (73) ايريس حبيب المصري، قصة الكنيسة القبطية من سنة ١٥١٧-١٨٧٠، مكتبة كنيسة مار جرجيس، ج ٤، (الاسكندرية: ١٩٩٢)، ص ٢٦٢.
- (74) البشري، المصدر السابق، ص ٣٩.
- (75) رزق & يوسف، المصدر السابق، ص ١١٠.
- (76) يعقوب نخلة روفيلة، تاريخ الامة القبطية، ط٢، مطبعة متروبول،(القاهرة :٢٠٠٠)،ص ٣٠٣.
- (77) البابا بطرس السابع الجاولي البطريرك ١٠٩، مراجعة الأنبا رافائيل الأسقف العام لكنائس وسط القاهرة،(القاهرة:٢٠٠٢)، ص ص ٣٢-٣٣.
- (٧٨) ميناردوس،اوتو، المسيحية القبطية في الفي عام، ترجمة مجدي جرجس،المركز القومي للترجمة،(القاهرة:٢٠١٨) ص ص ٨٣-٨٤.
- (79) كمال مغيث ،التعليم والمواطنة في مصر، مجلة الديمقراطية،ع٦٧، تموز،(القاهرة، ٢٠١٧)، ص ص ١٢٨-١٢٩.
- (80) البشري، المصدر السابق ، ص ٣٣.
- (81) رياض، المصدر السابق، ص ١٠٠.
- (82) ص ٣٨٨.



- (83) عصام عبد الفتاح، أيام محمد علي عبقرية الإرادة وصناعة التاريخ، الشريف ماس للنشر والتوزيع، (دم: دت)، ص ٥٥.
- (84)
- (85) حلمي، المصدر السابق، ص ١٠٥.
- (86) عمر طوسون، صفحة من تاريخ مصر في عهد محمد علي الجيش المصري البري والبحري، مكتبة مدبولي، (القاهرة: دت)، ص ٣١.
- (87) العطار، المصدر السابق، ص ٨١-٨٢.
- (88) عبد اللطيف المناوي، الإقباط الكنيسة أم الوطن؟، مكتبة ابن سينا، (القاهرة: ٢٠٠٥)، ص ٢٦.
- (89) الانطوني، المصدر السابق، ص ٣٧١.
- (90) البشري، المصدر السابق، ص ٢١.
- (91) العطار، المصدر السابق، ص ٣٠٧.
- (92) الجبرتي، المصدر السابق، ص ٣٧١.
- (93) رزق & يوسف، المصدر السابق، ص ١١١.
- (94) ويصا، المصدر السابق، ص ٨٥.
- (95) ويصا، ١٩٩٦، ص ٦٩.
- (96) الياس الايوبي، تاريخ مصر في عهد الخديوي اسماعيل باشا من سنة ١٨٦٣ إلى سنة ١٨٧٩، مطبعة دار الكتب المصرية، مج (٢٢) القاهرة: ١٩٢٣، ص ٢٣.
- (97) ينظر الملحق رقم ٢.
- (98) ينظر: الملحق رقم ٤ - HR,SYS.965/84.1851M

(99) Mohamad, O.P, Cit, P56, p56 .

(100) Ehsayed, Esmat, https://www.researchgate.net/publication/347910958_COPTS_IN_EGYPT_BETWEEN_MINORITY_PROTECTION_AND_POWER_LEVERAGING, 2020.

قائمة المصادر باللغة العربية

١: الوثائق

أ- الوثائق المنشورة:

- وثائق الحزب الوطني المصري، مجلة الطليعة، شباط، (القاهرة، ١٩٦٥).
- كلمات البابا بطرس السابع الجاولي البطريرك ١٠٩، مراجعة الأنبا رافائيل الأسقف العام لكنائس وسط القاهرة، (القاهرة: ٢٠٠٢).
- ٢- المصادر العربية والمعربة
- احمد عبد الرحيم مصطفى، علاقات مصر بتركيا في عهد الخديوي اسماعيل ١٨٦٣-١٨٧٩، دار المعارف، (القاهرة: ١٩٧٩).
- اطلال سالم حنا، الاوضاع الاجتماعية في مصر ١٨٨٢-١٩١٤ دراسة تاريخية، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة الموصل، ٢٠١١.
- الياس الايوبي، تاريخ مصر في عهد الخديوي اسماعيل باشا من سنة ١٨٦٣ إلى سنة ١٨٧٩، مطبعة دار الكتب المصرية، مج (٢٢) القاهرة: ١٩٢٣.
- أمير نصر، المشاركة الوطنية للأقباط في العصر الحديث، مكتبة اسقفية الشباب، (دم: ١٩٩٨).
- اوتو ميناردوس، المسيحية القبطية في الفي عام، ترجمة مجدي جرجس، المركز القومي للترجمة، (القاهرة: ٢٠١٨).

- انطونيوس الانطوني، وطنية الكنيسة القبطية وتاريخها من بعد الاباء الرسل حتى الانتداب البريطاني على مصر منذ عام ١٥٠م إلى عام ١٨٨٢، ط٢، المكتبة القبطية، القاهرة: د.ت.
- ايريس حبيب المصري، قصة الكنيسة القبطية من سنة ١٥١٧-١٨٧٠، مكتبة كنيسة مار جرجيس، ج٤، (الاسكندرية: ١٩٩٢).
- تيموثي ميتشل، استعمار مصر، ترجمة بشير السباعي واحمد حسان، مركز مدارات للبحاث والنشر، (القاهرة: ٢٠١٣).
- جاك تاجر، أقباط ومسلمون من الفتح الاسلامي حتى عام ١٩٢٢، مؤسسة هنداوي، (القاهرة: ١٩٥١).
- جُرْجي زيدان، تراجم مشاهير الشرق في القرن التاسع عشر، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، ج١، (القاهرة: ٢٠١٢).
- جمال بدوي، محمد علي وأولاده، مكتبة الأسرة، (القاهرة: ١٩٩٩).
- حنا فهمي ويصا، اسبوط حدوته عائلة مصري، مركز الاهرام، (القاهرة: ١٩٩٦).
- سلوى العطار، التغييرات الاجتماعية في عهد محمد علي، دار النهضة العربية، (القاهرة: ١٩٨٩).
- رمزي تادرس، الاقباط في القرن العشرين، مطبعة رسيس، ج١، (القاهرة: ١٩١٠).
- رياض سوريال، المجتمع القبطي في مصر في القرن ١٩، مكتبة المحبة، (القاهرة: ١٩٧١).
- زاهر رياض، المسيحيون والقومية المصرية في العصر الحديث، دار الطباعة القومية، (القاهرة: د.ت).
- سليمان شفيق، الأقباط بين الحرمان الكنسي والوطني، دار الأمين للطباعة والنشر والتوزيع، (القاهرة: ١٩٩٦).
- سليمان نسيم، الاقباط والتعليم في مصر الحديثة، منشورات اسقفية الدراسات العليا اللاهوتية والثقافة القبطية والبحث العلمي، مطبعة نهضة مصر، (القاهرة: د.ت).
- سمير فوزي جرجيس، موسوعة من تراث القبط، دار القديس يوحنا الحبيب للنشر، مج١، (مصر الجديدة: ٢٠٠٤).
- سميرة بحر، الأقباط في الحياة السياسية المصرية، مكتبة الانجلو المصرية، (القاهرة: ١٩٧٩).
- سهير حلمي، اسرة محمد علي، مكتبة الاسرة، (القاهرة: ٢٠٠٣).
- السيد احمد فرج، جذور العلمانية، الجذور التاريخية للصراع بين العلمانية والاسلامية في مصر منذ البداية وحتى عام ١٩٤٨، دار الوفاء للطباعة والنشر، (مصر: ١٩٨٥).
- ابو سيف يوسف، الاقباط والقومية العربية، ط٢، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت: ٢٠١١).
- طارق البشري، المسلمون والاقباط في اطار الجماعة الوطنية، دار الوحدة للطباعة والنشر، (بيروت: ١٩٨٢).
- عبد الرحمن الجبرتي، تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار، ط٢، دار الجيل، ج٤، (بيروت: ١٩٧٨).
- عبد الرحمن الرافعي، عصر إسماعيل ١٨٠٥-١٨٧٩، ط٢، دار المعارف، ج٢، (القاهرة: ١٩٨٧).
- _____، عصر محمد علي، ط٥، دار المعارف، (القاهرة: ١٩٨٩).
- عبد اللطيف المناوي، الاقباط الكنيسة ام الوطن؟، مكتبة ابن سينا، (القاهرة: ٢٠٠٥).
- عزيز سوريال عطية، تاريخ المسيحية الشرقية، ترجمة اسحاق عبيد، المجلس الاعلى للثقافة، (القاهرة: ٢٠٠٥).
- عصام عبد الفتاح، ايام محمد علي عبقرية الارادة وصناعة التاريخ، الشريف ماس للنشر والتوزيع، (دم: د.ت).
- عمر عبد العزيز عمر، دراسات في تاريخ مصر الحديث والمعاصر ١٥١٧-١٩٥٢، دار المعرفة الجامعية، (الاسكندرية: ١٩٨٩).
- عمر طوسون، صفحة من تاريخ مصر في عهد محمد علي الجيش المصري البري والبحري، مكتبة مدبولي، (القاهرة: د.ت).
- كمال مغيث، التعليم والمواطنة في مصر، مجلة الديمقراطية، ج٦٧، ط٢، تموز، (القاهرة: ٢٠١٧).
- لويزا بوتشر، تاريخ الكنيسة المصرية، ترجمة: دياكون ميخائيل مكسي اسكندر، مكتبة المحبة، (القاهرة: ٢٠٠٤).
- لويس عوض، تاريخ الفكر المصري الحديث من الحملة الفرنسية إلى عصر اسماعيل، مكتبة مدبولي، (القاهرة: ٢٠٠٢).
- محمد إبراهيم المرشدي، عروبة مصر وأقباطها، دار الشرق الأوسط للنشر، (القاهرة: ١٩٩٣).



- محمد مورو، تاريخ مصر الحديث ١٧٩٨-١٩٥٢، (د.ت.دم).
- مذكرات نوبار باشا، ترجمة، جارو روبير، طبقيان، دار الشروق، (القاهرة: ٢٠١٥).
- ملاك لوقا، الإقباط النشأة والصراع من القرن الأول إلى القرن العشرين، ط٣، أوغسطينوس لخدمات الطباعة والتوزيع، (القاهرة: ٢٠٠١).
- منير شكري، رسالة مار مينا الرابعة عشر، قراءات في تاريخ الكنيسة، مطبوعات جمعية مار مينا العجائبي، (الاسكندرية، ١٩٩٣).
- (يعقوب نخلة روفيلة، تاريخ الامة القبطية، ط٢، مطبعة متروبول، (القاهرة: ٢٠٠٠).
- يونان لبيب رزق، تاريخ الوزارات المصرية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، (القاهرة: ١٩٧٥).
- يونان لبيب رزق، يوسف محسن، تحديث مصر في عصر محمد علي، مكتبة الاسكندرية، (الاسكندرية: ٢٠٠٥).

List of sources in English

1- the documents

A-Unpublished documents

- Osmanlı Arsivi –Istanbul .
١.HR,SYS.965/84.1851M.
٢.HR.SYS1005/12.1838M
٣.HR,MKT167/98.1273H.
4.HR.MKT112/59.1271H.

b- Published documents:

Documents of the Egyptian National Party, Al-Tali'ah Magazine, February, (Cairo, 1965).

- The words of Pope Peter VII Al-Gawli, the 109th Patriarch, reviewed by Anba Raphael, the general bishop of the churches in downtown Cairo, (Cairo: 2002).

Arabic and Arabized sources

2-Arabic and translated books

- Ahmed Abd al-Rahim Mustafa, Egypt's relations with Turkey during the reign of Khedive Ismail 1863-1879, Dar al-Ma'arif (Cairo: 1979).
- Atlal Salem Hanna, The Social Conditions in Egypt 1882-1914, a Historical Study, an unpublished doctoral thesis, College of Education, University of Mosul, 2011.
- Elias Al-Ayoubi, History of Egypt during the reign of Khedive Ismail Pasha from six years 1863 to the year 1879, Dar Al-Kutub Al-Masria Press, Volume (22, Cairo: 1923).
- Amir Nasr, The National Participation of the Copts in the Modern Era, Youth Episcopal Library, (D.M.: 1998).
- Otto Menardos, Coptic Christianity in Two Thousand Years, translated by Magdy Gerges, The National Center for Translation, (Cairo: 2018).
- Anthony Antonius, The Patriotism of the Coptic Church and its History from after the Apostles Fathers until the British Mandate over Egypt from 150 AD to 1882, 2nd Edition, Coptic Library, (Cairo: DT).





- Iris Habib Al-Masry, The Story of the Coptic Church from 1517-1870, St. George's Church Library, Part 4, (Alexandria: 1992).
- Timothy Mitchell, The Colonization of Egypt, translated by Bashir El Sebaei and Ahmed Hassan, Madarat Center for Research and Publishing, (Cairo: 2013).
- Jack Trader, Copts and Muslims from the Islamic Conquest until 1922, Hindawi Foundation, (Cairo: 1951).
- Jurji Zaidan, Biographies of East Famous People in the Nineteenth Century, Hindawi Foundation for Education and Culture, Part 1, (Cairo: 2012).
- Jamal Badawi, Muhammad Ali and his sons, Family Bookshop, (Cairo: 1999).
- Hanna Fahmy Wissa, Assiut, his story is a Masri family, Al-Ahram Center, (Cairo: 1996).
- Salwa Al-Attar, Social Changes in the Era of Muhammad Ali, Dar Al-Nahda Al-Arabiya, (Cairo: 1989).
- Ramzi Tadros, The Copts in the Twentieth Century, Ramses Press, Part 1, (Cairo: 1910).
- Riad Surial, The Coptic Society in Egypt in the 19th Century, Al-Mahabba Library, (Cairo: 1971).
- Zaher Riyad, Christians and Egyptian Nationalism in the Modern Era, National Printing House, (Cairo: Dr. T).
- Suleiman Shafiq, The Copts between Church and National Excommunication, Dar Al-Ameen for Printing, Publishing and Distribution, (Cairo: 1996).
- Suleiman Nasim, Copts and Education in Modern Egypt, Episcopal Publications, Postgraduate Theological Studies, Coptic Culture and Scientific Research, Nahdhat Misr Press, (Cairo: Dr.T).
- Samir Fawzy Zarzis, Encyclopedia of Coptic Heritage, St. John the Beloved Publishing House, Vol. 1, (Heliopolis: 2004).
- Samira Bahr, The Copts in Egyptian Political Life, The Anglo-Egyptian Bookshop, (Cairo: 1979).
- Suhair Helmy, The Family of Muhammad Ali, Family Bookshop, (Cairo: 2003).
- Mr. Ahmed Farag, The Roots of Secularism, The Historical Roots of the Conflict between Secularism and Islamism in Egypt from the Beginning to 1948, Dar Al-Wafaa for Printing and Publishing, (Egypt: 1985).
- Abu Seif Youssef, Copts and Arab Nationalism, 2nd Edition, Center for Arab Unity Studies, (Beirut: 2011).
- Tariq Al-Bishri, Muslims and Copts within the framework of the National Community, Dar Al-Wahda for Printing and Publishing, (Beirut: 1982).
- Abd al-Rahman al-Jabarti, History of the Wonders of Archeology in Translations and News, 2nd Edition, Dar Al-Jeel, Part 4, (Beirut: 1978).
- Abd al-Rahman al-Rafi'i, The era of Ismail 1805-1879, 2nd edition, Dar al-Ma'arif, Part 2, (Cairo: 1987).





- _____, The era of Muhammad Ali, 5th edition, Dar Al-Maarif, (Cairo: 1989).
- Abdul Latif Al-Minawy, Copts, the Church or the Homeland?, Ibn Sina Library, (Cairo: 2005).
- Aziz Surreal Attia, History of Eastern Christianity, translated by Isaac Ebeid, The Supreme Council of Culture, (Cairo: 2005).
- Essam Abdel-Fattah, The Days of Muhammad Ali: The Genius of the Will and the Making of History, Al-Sharif Mas for Publishing and Distribution, (Dr. M: D.T).
- Omar Abdel Aziz Omar, Studies in the Modern and Contemporary History of Egypt 1517-1952, University Knowledge House, (Alexandria: 1989).
- Omar Toson, a page from the history of Egypt during the reign of Muhammad Ali, the Egyptian land and sea army, Madbouly Library, (Cairo: Dr. T).
- Kamal Mughith, Education and Citizenship in Egypt, Democracy Magazine, No. 67, July, (Cairo, 2017).
- Louisa Butcher, History of the Egyptian Church, translated by: Diakon Michael Maxi Iskandar, Al-Mahabba Library, (Cairo: 2004).
- Louis Awad, History of Modern Egyptian Thought from the French Campaign to the Era of Ismail, Madbouly Bookshop, (Cairo: 2002).
- Muhammad Ibrahim Al-Murshidi, The Arabism of Egypt and its Copts, Dar Al-Sharq Al-Awsat for Publishing, (Cairo: 1993).
- Mohamed Moro, Modern History of Egypt 1798-1952, (Dr. T.D.).
- Memoirs of Nubar Pasha, translation, Garo Robert, Tabqian, Dar Al-Shorouk, (Cairo: 2015).
- Malak Luke, Copts, Origin and Conflict from the First Century to the Twentieth Century, 3rd Edition, Augustine for Printing and Distribution Services, (Cairo: 2001).
- Munir Shukri, The Fourteenth Epistle of Saint Mina, Readings in the History of the Church, Publications of the Association of Saint Mina the Wonders, (Alexandria, 1993).
-) Jacob Nakhla Ruffa, History of the Coptic Nation, 2nd edition, Metropole Press, (Cairo: 2000).
- Younan Labib Rizk, History of the Egyptian Ministries, Al-Ahram Center for Political and Strategic Studies (Cairo: 1975).
- Younan Labib Rizk, Youssef Mohsen, Modernizing Egypt in the Age of Muhammad Ali, Bibliotheca Alexandrina, (Alexandria: 2005).
- 3-foreign books**
- Azmy & Saied ,Noha Osman & Louay Mahmoud, A New Vision of the Copts of Egypt: State Policy and Inner Difficulties 1948-1957,In: Light of US State Department Documents, Kyoto Bulletin of Islamic Area Studies, 8 March. (2015).
- Pennington ,J. D,The Copts in Modern Egypt, Middle Eastern Studies, No2, Vol 19, April, (London:1982)





- El Masri, Iris Habib The Story of the Copts, Newberry, , Vol 2, (N.P.N.D).
 - Massaad, May, The Copts Of Egypt, State Discrimination and Exclusion, Doha: 2011.
 - Minority Rights Group International, British Library Cataloguing in Publication Datt, (British: 1996).
 - Moore, Kate Gordan, Modern Egypt, the Macmilian company, (Toronto: 1916).
 - Saad Eddin Ibrahim, The Copts Of Egypt, London, Printed In The UK On Pleach, (USA, 1996).
 - Sotihin, Shirin Mohamad, Copts and Muslims in Egypt, Cromwell press Ltd (United Kingdom: 1991).
- 4- International Information Network Internet
<https://www.youm7.com/story/2019/1/18>
Elsayed, Esmat, https://www.researchgate.net/publication/347910958_COPTS_IN_EGYPT_BETWEEN_MINORITY_PROTECTION_AND_POWER_LEVERAGING,2020.

